جامعة الدكتور مولاي الطاهر _سعيدة_

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر التحدي الامريكي على الامن القومي العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر(الليسانس) في شعبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالبة

بوزيد سهام

إشراف الأستاذ :

بن زايد امحمد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ ....بن دادة لخضر..... رئيساً

الأستاذ ....بن زايد امحمد..... مشرفاً ومقرراً

الأستاذ ...بوعناني سميحة..... عضواً مناقشاً

الموسم الجامعي : 2016/2015م

1437هـ/1436هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الذي تفانيت واجتهدت في إعداده

إلى والدي العزيزين الذين لم يبخلا علي بالعون والدعاء وكانا لي

نعم السند في إنجاز هذا العمل إلى كل إخوتي وأخواتي و إلى كل الأهل

إلى كل الزملاء والزميلات في كلية الحقوق والعلوم السياسية.

إلى كل الأصدقاء الذين ساعدوني من قريب أو من

بعيد في انجاز هذا العمل دون استثناء.

كلمة شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل الذي منحنا الصبر ومكننا من تخطي الصعاب

هذا العمل في بادئ الأمر نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف

بن زايد امحمد الذي كان لنا الشرف العظيم أن يقبل متابعة عملنا المتواضع

فله أسمى عبارات العرفان والتقدير على توجيهنا ونصائحه البناءة حفظه الله

وأطال في عمره .

كما نتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة اللجنة في تقيم علي مجهوداتهم علي تقيم

هذا العمل كم لايفوتني التقدم بالشكر الي كل من مكتبات كلية العلوم السياسية

بجامعة عمار بوثلجي و جامعة مصطفي اسطمبولي معسكر و الجيلالي اليابس سيدي

بلعباس

-نشكركم شكرا جزيلا-

المقدمـــــة

مقدمة

تتعرض الدول العربية الى العديد من المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد امنها بكافة اشكاله، دلك بسبب موقعها الجغرافي المتميز الذي يربط القارات الثلاث اسيا وإفريقيا وأوروبا ، وتأثيرها الحضاري والسياسي في الشعوب كذلك الثروات الهائلة التي تمتلكها كل دلك جعل من هده المنطقة الكتلة الاستراتيجية الحيوية التي يمكن ان تكون ذات ثقل في السياستين العالمية والإقليمية .

فالأمن القومي العربي يعاني من تحديات عدة ومن بينها وأخطرها التحدي الامريكي ،والاخطر منذ الانقسام الذي تعيشه الامة العربية ،والدي يكشف من عدم اليقين لضرورة تحقيقي ومواجهة تحديات الامن القومي العربي، وما يتعلق بدور الولايات المتحدة الامريكية في هدا التحدي مما اثار حالة ارباك في ادارة العرب لأنماط علاقاتهم وتحالفاتهم الاقليمية وفي صوغ توجهاتهم الاستراتيجية في تحقيق الامن القومي العربي.

كما اثرت المتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدها العالم في شكل وطبيعة النظام الدولي خاصة في المنطقة العربية نذكر منها انهيار النظام الاقليمي العربي في اعقاب غزو العراق الكويت في 1990 ، وانهيار الاتحاد السوفياتي وصعود الولايات المتحدة الامريكية في ظل ما يسمى بالا حادية القطبية ،في ضوء هده المتغيرات عرفت المنطقة العربية ظروفا قاسية وظل من الواضح ان الامن القومي العربي اصبح مجرد مفهوم غير موجود من الناحية العلمية والواقعية.

-اهمية الموضوع

تمكن اهمية هذه الدراسة فيه كونها :

– تقيد صانع القرار السياسي العربي والباحثين في فهم حقيقة الاطار الواقعي الذي تعيشه المنطقة العربية ،دون الحيلولة للأمن الاقليمي ،

-تبين الدور الذي تلعبه الوم ا في الدول العربية وتحالفها الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني.

مقدمة

-مبررات اختيار الموضوع:

1-الذاتية:

لعل الاسباب المحفزة لاختيار هدا الموضوع :

- هي رغبة شخصية في تسليط الضوء واستكمال باقي الدراسات الاكاديمية المتعلقة بموضوع اثر التحدي الامريكي للآمن القومي العربي .

-،دراسة حالة غزو العراق 2003 ،جاء من ميول شخصي لدراسة خلفيات ونتائج هدا الحدث ورسوخ تلك الاحداث في ذاكرتي مند ايام الدراسة.

2-الموضوعية:

باعتبار الموقع الاستراتيجي للمنطقة العربية التي شهدت ولا تزال تشهد اختراقات امنية من دول الجوار الجغرافي المنافسة لها ،والتي تحمل اطماعا وأحقاد تاريخية للبلدان العربية عامة والإسلامية خاصة ، حيث تم التركيز في هده الدراسة على الولايات المتحدة الامريكية كدولة ذات اطماع في المنطقة العربية ومحاولة التعرف على الدور الذي تلعبه وما مدى انعكاس سياستها وقراراتها على الامن القومي العربي.

اهداف الدراسة ;

تهدف الدراسة الى ;

- التطرق الى واقع المن الامن القومي العربي وتحدياته المختلفة ،من خلال رصد اثر السيطرة الامريكية على الادارة العربية وعلى جميع المستويات خاصة الامنية في ظل التغيرات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية،

--توضيح مشاريع استهداف الامن المشاريع الولايات المتحدة الامريكية لبسط نفودها .

-كما تحاول هده الدراسة الى محاولة لفت الانتباه لضرورة اهتمام الباحثين في العلوم السياسية بالدراسات المتخصصة في السياسات المجاورة لما تحققه هده الاخيرة من اهمية في ادراك الدول الخاضعة منها لمصادر التهديد لأمنها .

مقدمة

اشكالية الدراسة:

تكمن اشكالية الدراسة في ان هناك حقيقة واضحة تتعلق بالمن القومي العربي وهي لإحالة الفشل والعجز في تحقيقه خاصة من الناحية العملية الواقعية ،حيث بات يواجه تحديات تعرقل ظهوره كمفهوم كامل ، وتختلف هده الاخيرة من فترة زمنية الى اخرى وقد شكلت الولايات المتحدة الامريكية كقطب عالمي في السياسة الدولية تحديا لتحقيق الامن القومي العربي ،وانطلاقا مما سبق فان الاشكالية المحورية التي تعالجها الدراسة تتلخص فيما يلي

ماهو تاثير السياسة الامريكية اثناء الحرب الباردة الى غاية سقوط بغداد على الامن القومي العربي؟

وتندرج ضمن هذه الاشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية هي:

كيف اثرت الاحادية القطبية على التحولات السياسية العربية ؟

وكيف ساهمت في ايجاد صياغة واضحة لصعوبة تحقيق الامن القومي العربي؟

ما طبيعة التحديات التي تواجهها المنطقة العربية ؟

فيما تتجلى مظاهر التحدي الامريكي للأمن القومي العربي؟

-الفرضيات ;

-يمكن ان يكون التحدي الامريكي للأمن القومي العربي من العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي في المنطقة العربية حول ايجاد صياغة فعلية للأمن القومي العربي يضعف الى حد ما عملية تحقيقه ،

-سقوط بغداد 2003،كان الاثر الواضح لضعف الموقف العربي امام توحيد الجهود امام الخطر الامريكي

-لايوجد تنسيق عربي لمواجهة التحدي الامريكي:.

حدود الدراسة:

-**الاطار الزماني** : تمت دراسة المشكلة البحثية من فتلرة الحرب الباردة الحرب الباردة الى غاية سقوط بغداد 2003

-**الاطار المكاني** : في اطار التحديات التي تواجه الامن القومي العربي واعتبار الولايات المتحدة الامريكية نموذجا لهده الدراسة ،فكان الوطن العربي هو الكتلة الجغرافية التي تمت عليها الدراسة.

مناهج الدراسة : تعتمد هده الدراسة على المناهج التالية

المنهج التاريخي ;

باعتباره المنهج الذي يعنى بتقديم تصور للظروف والمحيط الذي يحكم ميلاد الظواهر او اندثارها كما يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات بين الظاهرة او ظرف ما التي وجدت فيه وتجلى استخدام هدا المنهج في دراسة تطور السياسة الامريكية اتجاه المنطقة العربية ،كما تم الاعتماد عليه في رصد بعض التواريخ الخاصة بالحياة السياسة في الدول العربية.

منهج دراسة حالة:

يهدف منهج دراسة حالة الى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة، بمعنى حالة التي يصعب فهمها وإصدار الحكم عليها حيث يمكن التركيز عليها وجمع البيانات والمعلومات الخاصة بها ثم التحليل والتعرف على جوهر موضوعها بالتحديد تمهيدا للوصول الى نتيجة واضحة بشأنها ،وهدا المنهج يمكننا من تسليط الضوء على احتلال العراق 2003 ،باعتبار هدا الحدث كان له تأثيرا واضحا على المنطقة العربية ، و الاخذ بعين الاعتبار الاهمية التي تحتلها العراق في المنطقة ،وموقعها في مجريات احداث السياسات الدولية.

ثانيا الاقترابات ;

1- الاقتراب النظمي :

يستخدم في دراسة النظم السياسة والمؤسسات السياسية المختلفة الخارجية ،وقد تم الاستعانة بهذا الاقتراب في دراسة السياسة الخارجية ،اتجاه المنطقة العربية ،وقرارات مجلس الامن اتجاه امتلاك العراق للسلاح النووي واتجاه القضية الفلسطينية.

2-اقتراب القيادة السياسية:

يركز على موقع القيادة وناثرهم بالقيم السائدة في المجتمع ،وقد تم استخدام هدا الاقتراب في دراسة القيادات الامريكية والعربية.

3-**اقتراب التبعية ;**

يستخدم هدا الاقتراب في كيفية تأثير العوامل الخارجية على الامن القومي العربي باعتبار المنطقة العربية تخضع لجميع مطالب القوى الخارجية وكذلك في دراسة تبعية الثروات العربية الى الدول الكبرى واهمها الولايات المتحدة الامريكية .

ادبيات الدراسة :

لقد حظي هدا الموضوع باهتمام من طرف العديد من الباحثين بحكم انه للموضوع من الاهمية بإمكانه تحديد مستقبل الوطن العربي من الناحية الامنية ومن بين الدراسات التي تناولت الموضوع.

1-هشام محمود الاقداحي تحديات الامن القومي المعاصر الصادر عن مؤسسة شباب الجامعة ،2009 ،والدي تناول مفهوم الامن القومي ، والمصلحة القومية مفاهيم وأبعاد الامن القومي واساليب الدعاية الصهيونية وقضية النزاعات الحدودية.

2-الامن القومي العربي في عالم متغير ،د محمد نصر مهنا الصادر عن المكتب الجامعي الحديث ،1996 ،حيث تناولت الدراسة الامن القومي العربي ومصادر التهديد المختلفة له.

3-فتيحة بن يدة وعائشة بن قمار وتحديات الامن الانساني الوطن العربي مذكرة لنيل شهادة ليسانس كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولاي الطاهر،2011 والتي تناولت السياق التاريخي لمفهوم الامن والأمن الانساني والمفاهيم الاخرى المرتبطة به.

4-دراسة وانغ سنة 2009 كتاب بعنوان الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران في تصميم ترتيب امن الخليج العربي اد اظهرت الدراسة محاولة الولايات المتحدة الامريكية تأسيس امن الخليج العربي حسب رؤيتها للنظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة والعمل على بناء قواعد امريكية في المنطقة العربية.

صعوبات الدراسة:

من اهم الصعوبات التي واجهت اعداد هده الدراسة ما يلي:

-محدودية المصادر والمراجع خاصة فيما يتعلق بالأمن القومي العربي.

-اختلاف وجهات النظر لدى الدارسين والأساتذة الذين تم اللرجوع اليهم للاستفادة ن مناقشاتهم في هذا الموضوع.

الاطار المفاهيمي للدراسة:

التحديات: يقصد بها القوى والوسائل التي تعتمد قيامها على تصورات فكرية وإيديولوجية ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي .تنظم حركتها على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي وتكون بين اوصاله ،ومن ثم تعمل عى تجزئتها لتصبح فيما بعد هده الاجهزة فريسة للقوى الطامعة فتسيطر عليها وتتحكم في ادارتها الامر الذي يؤدي الى نهب ثرواتها،

الاثر : هو ما تتركه التحديات من سلبيات تقع على النظام الاقليمي العربي .هذه السلبيات تتمحور في عدة اشكال تهدف الى تفكيك النظام الاقليمي العربي ،وتوسيع الهوة بين مكوناته والأثر في هذا التوجه ما هو إلا نتيجة تحدثها التحديات في جدار النظام الاقليمي العربي.

الولايات المتحدة الامريكية:

هي جمهورية دستورية فديرالية تضم خمسين ولاية ومنطقة العاصمة الاتحادية ،تنفرد كل ولاية بدستور خاص بها ،فهي مقسمة دستوريا بين حكومة مركزية او فيدرالية او اتحادية ووحدات حكومية اصغر(الاقاليم) يعتبر الاقتصاد الامريكي اكبر اقتصاد وطني في العالم ، وتحتل الرتبة الثالثة ايضا من حيث تعداد السكان (307مليون نسمة).

1- الامن القومي: هو حماية الدولة من كافة انواع العدوان الخارجي والجاسوسية والاستطلاع المعادي والتخريب والإزعاج والتأثيرات المعادية الاخرى.

2- الامن القومي العربي: هو قدرة الدولة العربية في الدفاع عن امنها الوطني والقومي من التهديدات التي تستهدف حقوقها واستغلالها وسيادتها على اراضيها وقيمها او تعريض شعوبها للخطر الذي يعني التهديد الشامل لقدراتها الاقتصادية ومواردها البشرية ويؤثر سلبا على وضعها السياسي والاجتماعي.

هيكل الدراسة

من اجل الاجابة عن اشكالية الدراسة تم تقسيم الموضوع الى ثلاث فصول

–في الفصل الاول تم تناول اهم تعريفات الامن القومي والامن القومي العربي والمفاهيم العامة له ومن اهم خصائصه ومقوماته وابعاده ، كما تم التطرق الى التهديدات والاخطار التي يواجهها الامن القومي العربي المتمثلة في التهديدات الداخلية الخارجية، في الفصل الثاني تم التعرض الى مظاهر التدخل الامريكي في المنطقة العربية، واهم مشاريع السياسة الامريكية لبسط نفوذها في المنطقة ،من خلال تناول مشروع الشرق الاوسط الكبير ،وسياسة منع التسلح في البلدان العربية، الفصل الثالث هو دراسة حالة للتدخل الامر يكب في المنطقة العربية تمثل في احتلال العراق ،حيث تم لرصد معطيات وخلفيات الاحتلال ونتائجه على الوطن العربي واضافة الى الخروج باستراتيجيات وحلول موحدة اذا انتهجتها الدول العربية قد ترقى الي تحقيق امنها القومي .

خطـــــــــــة البحـــــــــــث

الفصل الأول: الإطار النظري للأمن القومي العربي .

المبحث الأول : ماهية الأمن القومي

المطلب الأول : مفهوم الأمن القومي

المطلب الثاني : مقومات الأمن القومي

المطلب الثالث : معايير الأمن القومي

المبحث الثاني : ماهية الأمن القومي العربي

المطلب الأول : مفهوم الأمن القومي العربي

المطلب الثاني : التحديات التي يواجهها الأمن القومي العربي

المطلب الثالث : أهداف الأمن القومي العربي

المبحث الثالث : العوامل الداخلية المؤثرة في الأمن القومي العربي

المطلب الأول : التحول الديمقراطي في الوطن العربي

المطلب الثاني : دور جامعة الدول العربية في تحقيق الأمن القومي العربي

المطلب الثالث : دور الأمم المتحدة في الأمن القومي العربي

الفصل الثاني : مظاهر التحدي الأمريكي للأمن القومي العربي

المبحث الأول : المصالح الأمريكية في المنطقة العربية

المطلب الأول : احتواء روسيا

المطلب الثاني : الثروة النفطية في المنطقة العربية

المطلب الثالث : منع التسلح في الدول العربية

المبحث الثاني : آليات التدخل الأمريكي في المنطقة العربية

المطلب الأول : مشروع الشرق الأوسط الكبير

المطلب الثاني : أبعاد مشروع الشرق الأوسط

المطلب الثالث : نتائج مشروع الشرق الأوسط

المبحث الثالث : الدعم الأمريكي لإسرائيل

المطلب الأول العلاقات الأمريكية الاسرائلية

المطلب الثاني : تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في القضية الفلسطينية

المطلب الثالث : ضمان امن إسرائيل

الفصل الثالث : نموذج من التدخل الأمريكي في المنطقة العربية وآليات مواجهته

المبحث الأول : الأهمية الإستراتيجية للعراق

المطلب الأول : الموقع الاستراتيجي للعراق

المطلب الثاني : الأهمية الحضارية للعراق

المطلب الثالث : طبيعية النظام السياسي في ال عراق

المبحث الثاني : الغزو الأمريكي للعراق 2003 ونتائجه

المطلب الأول : التحالف الأمريكي البريطاني لغزو العراق

المطلب الثاني : خلفيات إمتلاك العراق للأسلحة النووية

المطلب الثالث : نتائج الغزو الأمريكي للعراق

المبحث الثالث : استراتيجيات مواجهة التحدي الأمريكي للأمن القومي العربي

المطلب الأول : دمقرطة الأنظمة العربية

المطلب الثاني : تفعيل التكتلات الاقتصادية و التعاون العربي

المطلب الثالث : تفعيل دور جامعة الدول العربية

الفصـــــل الأول:

الإطار النظري للأمن القومي العربي

يواجه مفهوم الأمن القومي العربي غموضا التباسا في تعريفه وتحديد جوانبه ومقوماته ومصدر هذا الالتباس طبيعة الرابطة القومية التي تجمع الدول العربية ويتجسد ذلك أن الشعوب العربية تنتمي تاريخيا إلى أمة واحدة لكن هذه الأمة مجزأة إلى كيانات سياسية مستقلة، لذا وجب التطرق أولا إلى مفهوم الأمن القومي.

I. المبحث الأول: ماهية الأمن القومي:

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي

يعود استخدام مصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلاقي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1948، وبرزت كتابات متعددة في هذا المجال، وشاعت مفاهيم بعينها في إطاره لعل أبرزها (الأمن القومي الأمريكي، الأمن الأوروبي الأمن القومي السوفيتي) قبل تفككه.[1]

فالأمن الدولي قد يعني أمن الدولة أو الفئة الحاكمة في الدولة أي من السلطة التي تمثل في معظم الأحيان، مصالح طبقات اجتماعية أو تيارات سياسية في المجتمع.[2]

كما يعرف على أمة قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات بغض النظر على شكل هذه التهديدات ومصدرها إذ هو ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية.

وبمقتضى هذه التعريفات التقليدية، اقتصر مفهوم الأمن القومي على الإستراتيجية العسكرية للدولة، إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية، وإن كان يتضمنها وليس هو القوة العسكرية ما هي إلا وجه ضيق لمشكلة الأمن الكبرى.

---

[1] ط، محمد المجذوب، محاضرات حول الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق.

[2] نزار مؤيد جزان، محاضرات في الأمن القومي العربي.

يلاحظ على هذه التعريفات السابقة أن البعض ينظر إلى مفهوم الأمن القومي من الزاوية العسكرية باعتبار أن القوة العسكرية للدولة هي مرآة أمنها القومي.

وينظر البعض الأخر إلى مفهوم الأمن القومي من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار أن القوة الاقتصادية هي صمام الأمن وسيلة البناء العسكري والتنمية الداخلية.[1]

ويرى عباس نصر الله، الأمن القومي هو تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع ولكن مع تغليب الطابع العسكري.

أن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها وليس هو القوة العسكرية وإن كان يحتويها، وليس النشاط العسكري، وإن كان يشمله، فالمشكلة العسكرية ما هي إلا وجه ضيق لمشكلة الأمن الكبرى.

وتعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية والأمن القومي هو قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية أو حماية القيم التي سبق اكتسابها.[2]

وقد تم إعداد ورقة عمل حول مفهوم الأمن "القومي العربي"؛ لمناقشتها في مجلس الجامعة العربية، **وحددت الورقة ذلك المفهوم بأنه..**

".. قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها،

وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات

الأمنية الوطنية لكل دولة، و الإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي."

[1] محمد المجذوب، المرجع السابق.

[2] محمد المجذوب، محاضرات حول الأمن القومي، مرجع سابق.

هذا ولم تعرض الدراسة الشاملة عن الأمن القومي العربي على مجلس الجامعة، كما أن العديدمن المفكرين عبَّروا عن قصور المفهوم الذي توصلت إليه اللجنة؛ حيث اتسم المفهوم بالغموض من جانب، والخلط بين التعريف والإجراءات من جانب آخر؛ ولهذا فإن الورقة أفاضت بعد ذلك في تحديد إستراتيجيات العمل الوطني في كافة المجالات، ولم تحدد اختصاصات تنفيذ ومتابعة أيٍّ منها

المطلب الثاني: مقومات الأمن القومي:

يمثل موضوع القوة أهمية كبيرة في العلاقات السياسية والصراع الدولة ولهذا تسعى الدولة إلى توفير كل السبل لامتلاك القوة لتحقيق أهدافها في الأمن القومي والدفاع عن السيادة الوطنية وردع العدوان الخارجي وتعريف القوة وتحديد مفهومها يندرج في المجموع العام لقدرات الدولة على سلوك ومواقف الدول الأخرى وهذه المقدرات تتمثل في مقومات الأمن القومي التي تحقق الأهداف القومية للدولة.

1) لا يمكن حصر مقومات تحقيق الأمن في مقوم واحد.
2) صعوبة تحليل وتقييم العناصر غير المادية للأمن.
3) صعوبة تقرير الكيفية التي تتم من خلالها عملية التفاعل بين جميع هذه المقومات وعليه يمكن تحديد مقومات الأمن القومي فيما يلي:

أولا: المقوم الجيوبوليتكي

في رأي علماء الجيوبولتيك أن الطبيعة الجغرافية لتسلل الركيزة الأولى في تكوين قوتها ألقومية حيث يعتبرون أن سياسة الدولة تحددها الظروف الجغرافية وتتضمن تعيين مناطق أمن الدولة وكيفية توزيع السكان وكذلك طريقة انتشار الصناعات على الأقاليم ويمكن مناقشة هذا المقوم في النقاط التالية:

1.حجم والمساحة الجغرافية :

ثمة علاقة واضحة بين قوة الدولة وقدراتها من ناحية وبين حجم الدولة ومساحة رقعتها الجغرافية من ناحية أخرى، وهنا نتعرض إلى تأثير حجم الدولة في قوتها من خلال:

أن السعة المساحة والحجم تعطيان وفرة وتنوعا في الموارد الطبيعية للدولة، وتعطي من خاهنتوعا مما يؤدي إلى تنوع الزراعة وينتج فرصا إضافية للاستثمار ويزيد من قوتها وذلك بتوفير بعض المزايا العسكرية لها.[1]

2.الموقع الإستراتيجي والحدود:

يلعب موقع الدولة دورها مهما في سياستها وعلاقاتها الدولية، ومن ثم تعزيز قوتها وأمنها ويتردد القول بأن موقع الدولة الجغرافي من العوامل التي تمارس تأثيرا كبيرا على نطاق مشاركتها في المجتمع الدولي، وعلى قوتها القومية من خلال موقع الدولة يمكن تحديد ما إذا كانت الدولة تتشكل قوة برية أو بحرية فالدولة التي تقع على ساحل البحر تتمع بامتيازات تفتقر لها الدولة غير الساحلية، كما تساهم هم التضاريس من حيث وجود الجبال والأنهار والسهول في تحديد طبيعة النقل والاتصال داخل الدولة وخارجها، كما تبرز أهمية التضاريس في أشرافها على المضايق والأذرع المائية المعالمية، إلا أن أهمية هذا العامل قد تقلصت بسبب التطور الهائل في الأسلحة والتقنيات العسكرية ووسائل الدعم اللوجيستي.[2]

ثانيا : المقوم الاقتصادي:

يشير المقوم الاقتصادي أو الموارد الطبيعية والثروات إلى قدرات الدولة الاقتصادية (زراعية، صناعية، خدمات) ودرجة الاعتماد على الخارج وكذا الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد من حيث كونه اقتصادا إنتاجيا أو اقتصادا ريعيا بالإضافة إلى نسبة اليد العاملة المؤهلة ومدى التوظيف المناسب لعوامل الإنتاج، من أجل تحقيق نمو اقتصادي وصولا إلى تنمية مستدامة والتي تعد الأساس

[1] محمد ناصر مهناء الأمن القومي العربي في عالم متغير، الإسكندرية، المكتب الجامعي، 1994، ص 11.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 79.

للاستقرار السياسة والاجتماعي وهناك علاقة واضحة بين الموارد والثروات التي تمتلكها الدولة وأمنها القومي.

وتتجلى لهذه العلاقة في توفر أو عدم توفر الموارد الطبيعية والثروات لا بد من أن تؤثر في اقتصاد الدولة ومن ثم في قوتها القومية، وبالتالي تؤثر الأخيرة في سلوك الدولة السياسي الذي يعكس سياسة الأمن القومي لتلك الدولة.[1]

ثالثا : المقوم الاجتماعي:

يشير هذا العامل إلى طبيعة التكوين الاجتماعي (طوائف أقليات ، مذاهب ....) ونوعية العلاقة السائدة في المجتمع (تعاون أو صراع) وكذا التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في ظل موارد محدودة.

ويرى رجال السياسة والجيش أن هناك أهمية كبيرة لعدد السكان ويفسرون زيادته من العناصر المكونة لقوة الأمة تجاه غيرها من الشعوب، ولا يقتصر الاهتمام بالعدد فقط وأن السياسة الأمنية الرشيدة يجد أن تردك دائما أهمية العامل البشري الذي يقف في تحقيق أهدافها.[2]

رابعا : المقوم السياسي

يتمحور هذا المقوم في اتجاهين أساسيين:

1. **المحور الأول:** يختص بالتفاعلات السياسية القائمة داخل النسق السياسي الوطني (المشاركة السياسية الانتخابات، السلطة...)، وكذا قابلية النظام على تعبئة عناصر قوة الدولة لتحقيق أهدافه التنموية.

[1] هايل عبد المولى، طشطوش المرجع السابق، ص 79.

[2] محمد ناصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص 11.

2.المحور الخارجي : يشير إلى قدرة الدولة على الاندماج في النسق الدولي لتحقيق أهدافها الوطنية من خلال سياستها الخارجية.[1]

و قدرة الدولة على التكيف مع تقلبات التطور الانساني من خلال الاستمرار في خلق التوازن في علاقات الاتفاق و الانسجام الخارجي وخلق اجتماع وطني في الداخل و حرص الدولة على تجنب المخاطر في اتخاذ القرارات عند رسم الصناعة السياسية للقرار من خلال المشاركة السياسية و التمثيل الشعبي في اتخاذ القرارات .

امكانية الدولة على بناء شبكة تكاملية بين مختلف القطاعات الاجتماعيةو الاقتصادية و السياسية و العسكرية مؤهلة لامتصاص تحديات الداخلية و مواجهة التحديات الخارجية

المطلب الثالث: معايير الأمن القومي

للأمن القومي مجموعة من المعايير يمكن أن ندرجها فيما يلي :

أولا: مدى استقرار السلطتين التشريعية والتنفيذية وتأثير ذلك على أساليب اتخاذ القرارات القومية:

سواء تعلق الأمر بالسلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية هاتان السلطتان لهما ارتباطا وثيقا ومباشرا بالتوازن الإستراتيجي في المجال السياسي ذي الخلل الملموس في الظواهر السياسية العربية يعكس الحال في الأنظمة العربية التي يسودها الاستقرار والاتزان السياسي بين القوى الرسمية والقوى غير الرسمية.[2]

إن تحقيق نوع من التوازن الإستراتيجي في المجال السياسي يرتبط بوجود تحقيق الحرية الفعلية وليس الصورية، والحرية هي صمام الأمن للشعوب وهي التي تطلق الإبداعات في العملية الانتخابية وبالتالي لا تبصم الشعوب على ما يقدره الحكام، حيث تتمثل الشرعية السياسية وفقا لمفهوم العربي عبر صندوق الانتخابات ويرتبط بالحرية لتحقيق المواطنة باعتبارها نتاجا موضوعيا لإعلاء القانون،

[1] هايل عبد المولى طشطوش،مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2] محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 18.

فالمواطنة يقصد بها الوطن والمواطن، ومدى قدرة وقوة النظم السياسية لحاكمة في دعم العلاقات بين الحاكم والمحكومين، ونوعية الاستحقاقات.

ثانيا: تعبئة الموارد

تأتي قدرة أو بالأحرى قدرات الدولة على تعبئة الموارد لمصالح المجتمع تأتي من ثنايا مدى قدرة النظام السياسي على التعامل والتفاعل في بؤرته المحلية والدولية ومدى أدائه لوظائفه السياسية وهي الوظيفة العقائدية والتطويرية والتنظيمية والإستراتيجية والتوزيعية والجزئية والرمزية والدولية.

ثالثا: المشاركة الشعبية

من الملاحظ أنه في المجتمعات السياسية الواعية والمستقرة تقوم إلى جانب الدولة قوى فعلية تمارس نشاطات في مواجهة نشاطات المؤسسات الرسمية للدولة بقصد التأثير عليها في عملية وضع القرارات السياسية أو المشاركة في هذه العملية، ومما يكون من شأنه بالضرورة أن تتفاعل النشاطات اللارسمية مع نشاطات ومؤسسات تتبادل التأثر والتأثير، ومن هنا جاءت تسمية هذه النشاطات بالحياة السياسية.[1]

رابعا: المشروعية القانونية

ترتبط مدى قدرة الدولة على فرض قوانينها على أرجاء الدولة، ترتبط بتوافر مبدأ الرأسمالية والذي تشارك فيه النظم السياسية الليبرالية الغربية بمعنى قيام كل دولة على نظام قانوني أي مجموعة من القواعد القانونية العامة المجردة المتمتعة بالإكراه المادي عند الضرورة والتي تنظم شتى علاقات المجتمع ونشاطاته بما في ذلك العلاقات والنشاطات المتمتعة بالإكراه المادي عند الضرورة والتي تلتزم بها الكافة دونما تمييز بين الحاكمين والمحكومين.[2]

[1] هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 16.

[2] محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 47.

خامسا سياسات الإرهاب

سواء تعلق الأمر بربط الإرهاب بالإيديولوجية السياسية أو الدينية أو الاجتماعية أو ارتباطه بحق تقدير المصير وعلاقاته بالنزاعات العرقية والقومية أو بالأمن القومي وتهديده للدولة أو باستخدامه كذريعة لتبرير الاعتداء على الحريات العامة.[1]

وبالرغم من الجهود الإسلامية المستثيرة للرد الموضوعي على اتهام الإسلام بالإرهاب وضرورة الفصل بين الإرهاب والإسلام، إلا أن القدرات الثقافية والإعلامية الصهيونية قد تم توظيفها لتحدي العلم الإسلامي في علاقته بالولايات المتحدة بأن فلسطين جزء من هذه المنظومة الإرهابية وأن عمليات استشهادهم في خطر على الإنسانية وضرورة أن يقف العالم كله ضد الإرهاب الإسلامي وتأسيسا على ذلك اعتبرت الولايات المتحدة أن إسرائيل تدافع عن نفسها.[2]

سادسا : القدرة الدبلوماسية

إن نوعية الدبلوماسية التي تمارسها الدول ومدى قدرة تأثيرها الدولي ترتبط بالعنصر الإنساني والمفهوم الواضح للأهداف الوطنية لهذه الدول ومدى تبصر الأشخاص العاملين في الحقل الدبلوماسي والتوازن في القدرة الدبلوماسية للدولة، يعقد على العديد من المؤشرات: السكان، التعامل القومي، العقائدي، الثقافة السائدة، المتعدد العرقي في هذه المؤشرات وغيرها ترتبط بالممارسة الدبلوماسية.

سابعا : الدولة في المحافل الدولية

ثمة علاقات إرتباطية قوية بين فاعلية الدولة في المحافل الدولية وبين النظام العالمي الجديد، حيث تختلف هذه العلاقات باختلاف الزمان والمكان وتنوع الثوابت والمتغيرات وخاصة من منظور رحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية وترتبط مدى فاعلية الدولة في المحافل الدولية ارتباطا عكسيا

[1] هايل عبد المولى طشطوش المرجع السابق، ص 16.

[2] معاذ البطوش، تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي الإسكندرية، مؤسسات شباب الجامعة، 2009، ص 15.

مع إفرازات النزام العالمي الجديد من بروز الولايات المتحدة كقوى عظمى وحيدة وفي ظل منظومة جديدة هي العولمة وهو ما أثر سلبا على فاعلية بما فيها الدول العربية ودول العالم الثالث على وجه الخصوص حيث إعدادات الولايات المتحدة ترتيب أولويتها من جديد.[1]

وإن العولمة ترتكز على عاملين رئيسيين هما الاقتصاد والثقافة وذلك بشكل مباشر إلا أن مجالاتها العسكرية والأمنية تبدو معالمها بارزة ولا يمكن إغفالها كأحد أبرز أدوات العولمة والأمر الذي نقل العديد من المسائل الأمنية الداخلية للعدالة من الخاص بها إلى العام على المستويين الإقليمي والدولي.

وهناك ارتباطا مباشرين فاعلية الدولة المعاصرة وبين المنهج الجديد والولايات المتحدة والتي تعمل من خلاله على تنفيذ مخططاتها من خلال تجميع الجهود العسكرية الأكبر عدد من الدول من أجل توزيع الأعباء العسكرية والاقتصادية عليهم واكتساب المصداقية.[2]

ثامنا: السياسة الخارجية إقليميا وعالميا

يرتبط مدى إتباع الدولة لسياسة خارجية نشيطة على مستوى الدولة بأهداف السياسة الخارجية للدولة من ناحية ثم المعايير التي تحدد اختيار الأهداف القومية

إن إتباع سياسة خارجية نشطة يستلزم الإجابة على التساؤلات الآتية:

- إلى أي مدى تستطيع الدولة حماية سيادتها الإقليمية ودعم أمنها القومي ؟
- هل تنتهج الدولة في سياستها الخارجية إلى تنمية مقدراتها من القوة بغية مقومة الضغوط والتهديدات التي قد تتعرض لها من الخارج ؟
- فهل يشكل الثراء الاقتصادي أو المادي هدفا من أهداف السياسة الخارجية للدولة؟

[1] معاذ البطوش، المرجع نفسه، ص 45.

[2] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 20.

وتأسيسا على مناسق يمكن إجمال المعايير التي تحدد الاختيار الأهداف القومية لسياسة خارجية نشيطة للدولة على المستوى الدولة في النقاط الرئيسية الآتية : الشخصية القومية، جماعات المصالح التي تؤثر وتتأثر بالسياسة الخارجية للدولة عامل القوة أو الإمكانيات في تحديد أهداف الدولة وغيرها من المعايير.[1]

[1] معاذ البطوش، مرجع سابق، ص 20.

المبحث الثاني: ماهية الأمن القومي العربي

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي العربي

ما يزال الحديث عن موضوع الأمن القومي العربي أمرا حديثا عن أمن يفترض السعي إليه وإيجاده، ويناضل من أجله طلائعيون من أصحاب الوعي القومي، لذلك قد يكون الحديث مزيجا من الواقع والأمل، وفيه الحقائق والأمنيات والمخاوف والطموحات.[1]

إن الأمن القومي مازال مفهوما متحركا من الإنفاق على تعريفه وتحديده ورسم معالمه، وما زالت صلته بالأمن القطري فكرة ضبابية غائمة.

بدأ الفكر السياسي العربي في الاهتمام بصياغة محددة ومفهوم متعارف عليه في منتصف السبعينات، وتعددت اجتهادات المفكرين العرب من خلال الأبحاث والدراسات والمؤلفات سواء في المعاهد العلمية المتخصصة، أو في مركز الدراسات السياسية التي تحاول تعريف ذلك الأمن، ولعل من المهم الإشارة إلى أن ميثاق جامعة الدول العربية الذي وضع عام 1944، وأنشأت الجامعة على أساسه في مارس 1945، لم يذكر مصطلح الأمن، وإن كان قد تحدث في المادة السادسة منه عن مسألة "الضمان الاجتماعي"، ضد أي عدوان على الدول الأعضاء.[2]

كما أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والموقعة عام 1950، قد أشارت إلى التعاون في مجال الدفاع، ولكنها لم تشر إلى الأمن، ونصت المادة الثانية منها على ما أطلق عليه الضمان الجماعي، والذي حث الدول الأعضاء على ضرورة توحيد الخطط والمساعي المشتركة في حالة الخطر الداهم كالحرب مثلا، وشكلت لذلك مجلس الدفاع العربي المشترك ويمكن القول أن الفكر السياسي العربي لم ينته بعد إلى صياغة محددة لمفهوم الأمن

[1] بيومي زكريا سليمان، العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دمشق، 2009 ، ص 62.

[2] البراز عبد الرحمان، الدولة الموحدة والدولة الاتحادية، دار القلم، القاهرة 1996، ص 25.

القومي العربي، إذ يواكب تحولات المناخ الإقليمي والدولي وتوازناته، وانعكاسه على تصور وأبعاد هذا الأمن.[1]

وإن هذا الموضوع ما زال مطروحا للتحليل ومفتوحا للمناقشة رغم كل ما كتب وأبعاد هذا الأمن، وإن هذا الموضوع ما زال مطروحا للتحليل ومفتوحا للمناقشة رغم كل ما كتب عنه ولكن ثمة اجتهادات لتعريف الأمن القومي العربي من أهمها:[2]

1. إن الأمن القومي العربي هو قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية " مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، أخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية والوطني لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على الأمن القومي العربي.
2. تكاثف الأقطار العربية جميعا لمواجهة الأخطار الخارجية ضدها ومواجهة التكتلات الخارجية خاصة الاقتصادية والأمنية من خلال إستراتيجية ثابتة موحدة ومتكاملة تستطيع بها التصدي للتهديدات العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية التي يتعرض لها الوطن العربي حاليا خاصة منذ ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.
3. قدرة الأمة العربية على حماية كامل التراب العربي ومنجزات الأمة وقيمها من التهديدات سواء كانت موجنة لقطر عربي أو للأمة العربية.[3]

يعد مفهوم الأمن القومي ينحصر في أبعاد مختلفة، ويخضع لإستراتيجيات للتنمية الشاملة بهدف تأمين الدول من الداخل والخارج وهذه الأبعاد التي يأتي في سياقها الأمن القومي العربي.

---

[1] البزاز عبد الرحمن، المرجع نفسه، ص 25.

[2] نصر الله عباس، رؤية مستقبلية لإستراتيجية عسكرية البنائية والأكاديمية العسكرية العليا، دمشق، سوريا، 1999، ص 55 – ص56 .

[3] نصر الله عباس، المرجع نفسه، ص 56 – ص55.

أولا: البعد الإستراتيجي: يفترض أن موقع الوطن العربي الجغرافي الذي يتوسط العالم ويشرف على بحار ومحيطات مهمة من الناحية الإستراتيجية والعالمية، وكونه مترابطا على أراضيه وبحاره جعل منه وجودا جغرافيا ذا مكانة مرموقة في العالم.[1]

ثانيا البعد السياسي: مما لا شك فيه أن البعد السياسي بجانبيه الداخلي والخارجي يلعب دورا كبيرا في تحقيق الأمن القومي أو عدمه، فالجانب الداخلي والمتعلق بالنظام السياسي والاستقرار والمشاركة السياسية والديمقراطية والشرعية قد يدعم الأمن القومي أو يضعفه ذلك أن شرعية النظام السياسي المبنية على الحرية والمشاركة السياسية من خلال الديمقراطية تؤدي إلى الاستقرار الداخلي الذي يعزز الأمن القومي ويقويه.[2]

إن غياب الشرعية في ظل غياب المشاركة السياسية والديمقراطية وتقييد الحرية وبالتالي عدم الاستقرار يؤدي على تفويض الأمن القومي وإنهاكه، أما الجانب الخارجي فإنه يتعلق بسياسات الدول المجاورة والكبرى وأهدافها وغاياتها ودرجة تعاونها أو عدائها الأمر الذي ينعكس بطبيعة الحال على الأمن القومي العربي إيجابا أو سلبا.[3]

ثالثا البعد العسكري: نظرا للموقع الإستراتيجي المهم للوطن العربي وثرواته الطبيعية والاقتصادية، تعد مطمعا لكل قادر على اختراقها وراغب في تعظيم منافعه، ولذلك يتحتم على هذه الأمة بناء قوة عسكرية عربية لتحقيق أمنها القومي والحفاظ على سلامتها ووطنها وقيمتها وحضارتها ومستقبلها ومصالحها وما جبهة التحديات التي تواجهها، وإيقاف العابثين والطامعين بمقدراتها.[4]

---

[1] الهيتي صبري فارس ن الجغرافيا، السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية إستشراقية على الوطن العربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ليبيا 2000، ص 121.

[2] البزاز، عبد الرحمن، المكان نفسه، ص 107 – ص111.

[3] البراز عبد الرحمن، المكان نفسه، ص 107 – 111ص.

[4] الهيتي صبري فارس ن الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية إستشراقية على الوطن العربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ليبيا 2000،ص 121.

رابعا البعد الاقتصادي: إن الحديث عن البعد الاقتصادي للأمن القومي العربي يثير في النفس معاني الاستغراب والاستهجان، فعلى الرغم من كل تلك الإمكانيات الهائلة التي يمتلكها الوطن العربي إلا أنه يوال متخلفا اقتصاديا، ومتأخرا عن كثير من الدول أو المجتمعات التي تجوز من الإمكانات ما يقل بكثير عن تلك التي يملكها الوطن العربي ويتمتع بها، لا بل إن مكانات الثروات الطبيعية والاقتصادية العربية التي تؤهلها للسيطرة على كافة دول العالم وعلى رأسها الدول الغربية أصبحت عوامل جذب ومكنت هذه الأخيرة من إحكام السيطرة على الوطن العربي وإبقائه كوكبا تابعا لنظامها المصلحي.[1]

خامسا البعد الاجتماعي الثقافي: إن تحقيق البعد الاجتماعي القومي الذي يتعدى الحد من الجريمة والانحراف إلى إشباع حاجات الأفراد والمجتمع المادية والروحية، يعد الشروط الضرورية لتحقيق أبعاد الأمن القومي، فالمواطن عندما يشعر بالأمن الاجتماعي على حياته وحياة أسرته ومعيشتها سيكون رأيه وموقفه واتجاهه من أفضل الأسلحة.[2]

المطلب الثاني : التحديات التي يواجهها الأمن القومي العربي

ثمة أخطار وتحديات داخلية وخارجية عديدة تهدد الأمن القومي العربي وترتبط بالطاقات والثروات والخصائص الطبيعية للوطن العربي والتي جعلت منه منطقة مهمة جدا اقتصاديا وسياسيا وإستراتيجيا وحضاريا ومن هذه التحديات.[3]

1. **التحديات السياسية** :يتمثل في مساعي الولايات المتحدة الأمريكية نحو إعادة تشكيل الخريطة السياسية لعدد من الدول العربية فظهر مشروع الشرق الأوسط، وتلاه مشروع الشرق الأوسط الكبير وهذان المشروعان يكرسان إسرائيل مركزا إقليميا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي عبر الاعتماد على اليد العاملة العربية وعلى رأس المال والنفط الخليجيين والتكنولوجيا الإسرائيلية.

---

[1] البزاز المرجع السابق، ص 111.

[2] الهيتي صبري فارس، المرجع السابق، ص 120.

[3] رجائي سلامة الجرابعة الإستراتيجية الإجرائية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979 – 2011) مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، 2012 ، ص 33 – 34 – 35.

والعمل على إثارة الفتن في المنطقة لدفع العرب والإيرانيين والأتراك والأكراد للتفاؤل مع بعضهم البعض من أجل تسهيل السيطرة عليهم، ويرى البعض أن الولايات المتحدة نجحت بركوب موجة الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية منذ عام 2011.[1]

اتساع هوة الخلاف بين الدول العربية نتيجة اختلاف طبيعة تحالفها مع الخارج والتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية.

تزايد تدخل الدول الكبرى خصوصا الولايات المتحدة إنشاء حرب الخليج الثانية 1991 والثالثة وعام 2003، تحت ذرائع امتلاك أسلحة الدمار الشامل، دعم الإرهاب، انتهاك حقوق الإنسان وغير ذلك مما أثر بشكل مباشر على طبيعة القرار السياسي في بعض دول المنطقة، وأثر على طبيعة التحالفات العربية.[2]

ويمكن إجمال التهديدات والأخطار التي تواجه الأمن القومي العربي أيضا ف:

- **المجال الاقتصادي:** ما زال الحديث عن اقتصاد عربي موحد أو حتى عن تكامل اقتصادي عربي أمرا غير واقعي، فالوضع الاقتصادي السائد في الوطن العربي تسوده مظاهر القطرية المتخبطة ويغيب عنه التخطيط القومي المتكامل الشامل، الذي نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية.
- **المجال الأمني : تتمثل فيما يلي**

- إمكانية تكرار واقعة اعتداء دولة عربية على أخرى كما حدث بالنسبة للعراق والكويت عام 1990.
- قيام علاقات بين بعض الدول العربية وجهات أجنبية عدوة إلا تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول العربية الأخرى والمصالح العربية العليا عموما.
- ارتباط بعض الأقليات التي تعيش في المنطقة العربية بأجندات أجنبية .

[1] نزار مؤيد جزان محاضرات الأمن القومي العربي.

[2] رجاء سلامة، المرجع السابق، ص 33 – 34.

- استمرار الخلافات الحدودية بين الدول العربية.[1]
- إضافة إلى محدودية الإمكانات العسكرية للدول العربية برغم ما نفقه الدول العربية على الأعباء الدفاعية السنوية إلا أن ميزان التفوق يبقى في مصالح دول الجوار والكيان الصهيوني التي يتفوق بإمكانية العسكرية على الدول العربية إجمالا وهو تضمنه له الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية ، وقد تمكن هذا الكيان من إطلاق أقمار الاصطناعية للتجسس فيما لا تمتلك أي من هذه الدول العربية هذه التكنولوجيات.[2]

- **التحديات الاجتماعية** :أخذت مسألة الأمن المائي تتحول تدريجيا إلى أهم مسائل الأمن القومي العربي لأنها تتعلق بالأمن الغذائي فالوطن العربي يعاني من أزمة في مجال أمنة الغذائي وتتضخم هذه المشكلة يوما بعد يوم نتيجة الازدياد الكبير في عدد سكان الوطن العربي، والذي يتوافق بتناقض واضح في الإنتاج، ولاسيما المواد الغذائية الضرورية، وتبين الدراسات المتخصصة أن الوطن العربي بجميع أقطاره شهد في العقود الأخيرة زيادة كبيرة في الهجرة من الأرياف، والأكثر اعتمادا على الخارج في نوفمبر احتياجات السكان من الغذاء.[3]

إضافة إلى تصاعد البطالة، وفي تقرير لسنة 2013، إلى أن معدلات البطالة في الوطن العربي بلغت 16 % وهو ما يمثل 02 % من عدد العاطلين عن العمل على مستوى العالم، وعدم موائمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل في الوطن العربي.

الفساد وتدني مستوى الحكومة: يمثل الفساد قضية اقتصادية واجتماعية وسياسية ويترتب على الفساد خلل في الكفاءة الاقتصادية وسوء توجيه الاستثمارات.[4]

[1] نزار مؤيد جزان، المرجع السابق، ص 33.
[2] رجاء سلامة، المرجع السابق، ص 34.
[3] نزار مؤيد جزان، المرجع السابق، ص 34.
[4] رجاء سلامة، المرجع السابق، ص 35.

المطلب الثالث: أهداف الأمن القومي العربي

يختلف المثقفون العرب، وقادة الفكر الأمني في الدول العربية حول مهددات الأمن القومي ويغري الخلاف حول المهددات لغياب الاتفاق حول الأهداف الأمنية المشتركة وتطلعات الدول والأفكار السياسية المختلفة التي يعتنقها الحكام والقيادات فيما بين السياسات لكل دولة عربية، وفق مصالحها المحلية الخاصة والتي قد تقاطع أحيانا فيما بين الدول العربية إلا أننا كمهتمين بالأمن العربي وانطلاقا من إدراكنا للمتغيرات الدولية وأسرارها الأمنية نبتعد عن الخلافات الداخلية باعتبارها خلافات شكلية، سرعان ما تذوب وتندثر عند المخاطر الجسام، ويستند في رؤيتنا لمفهوم الأمن القومي العربي ومهدداته على الشرعية العربية القائمة على ميثاق جامعة الدول العربية، رغم ما يشوبها من قصور ويمكننا استخلاص أهداف الأمن القومي العربي ومهدداته من المواثيق والثوابت والقرارات والإعلانات والقدرات الصادرة عن جامعة الدول العربية ومجالسها.[1]

على النحو التالي :

1. في أكثر من بند من بنود الميثاق التي تنص على التمثيل بالتساوي في مجلس الجامعة ولجانها وعلى أن يكون لكل دولة صوت واحد، وحق كل دولة في رئاسة الجامعة ومؤتمراتها.

2. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، إذا نصت المادة الثانية من ميثاق الجامعة على احترام كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دولة الجامعة الأخرى وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول، وأن تتعهد بأن لا تقوم بعمل يومي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

3. مبدأ منع الالتجاء إلى القوة لفض النزاعات العربية إذ حرصت المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر.

4. مبدأ المساعدة المتبادلة إذا نصت المادة السادسة على التدابير اللازمة لدفع العدوان الواقع على دولة عضو في الجامعة أو التهديد به.[2]

---

[1] مصطفى محمود منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1966، ص 102.

[2] مصطفى محمود منجود، المرجع نفسه، ص 102.

وجاءت الأهداف الأمنية العربية المشتركة مجملة في الإستراتيجية الأمنية العربية التي أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب عام 1983.

- المحافظة على الأراضي العربية بحدودها الدولية المعترف بها.
- المحافظة على الدين الإسلامي .
- احترام سيادة الدول العربية.
- الإسهام في حفظ الأمن والسلم الدولي.
- الحد من انتشار الأسلحة النووية.
- حماية البيئة.
- تحقيق الأمن الغذائي.
- الجاهزية لمواجهة الكوارث.
- التنمية الشاملة.
- التكامل الاقتصادي العربي.
- لمحافظة على الثقافة والهوية العربية.

ويمكننا قراءة هذه الأهداف الأمنية في نصوص ميثاق الجامعة العربية الصادر في 22مارس 1945، على النحو التالي:[1]

1.مبدأ التساوي في السيادة بين الدول الأعضاء، وتظهر هذه المساواة:[2]

والذي يجري تطويرها سنويا وهي كما يلي:[3]

- تحقيق التكامل الأمني العربي تبعا لوحدة الأمن العربي بهدي من الشريعة الإسلامية، ذلك لأن الأمن الداخلي والخارجي لكل دولة عربية مرتبط بالأمن العربي الجماعي، وإن الإخلال بالأمن الداخلي في أي دولة منها، تتعدى أثاره بالضرورة إلى الإخلال باستقرارها السياسي والاقتصادي

[1] ميثاق جامعة الدول العربية .

[2] مجلس وزراء الداخلية العرب، الإستراتيجيات الأمنية العربية، الدورة الثانية بغداد، مجلس وزراء الداخلية العرب 1983.

[3] مجلس وزراء الداخلية العرب، المرجع نفسه.

والاجتماعي وقدرتها العسكرية، مما يؤثر بالتالي على محصلة القوة الذاتية للأمة العربية وعلى وجودها من أجل التحرير والتنمية والرخاء ومجابهة التهديدات التي تواجهها.

- مكافحة الجريمة بكل أشكالها وصورها القديمة والمستحدثة في المجتمع العربي وتطهيره من مختلف الانحرافات السلوكية.
- المحافظة على أمن الوطن العربي، وحمايته من المحاولات العدوانية للإرهاب والتخريب الموجهة من الداخل والخارج.
- الحفاظ على أمن الفرد في الوطن العربي، وضمان سلامة شخصية وحريته وحقوقه وممتلكاته.
- الحفاظ على أمن المؤسسات والهيئات والمرافق العامة في الوطن العربي، وحمايتها من محاولات العدوان على سلامتها.[1]
- معالجة مشكلة الأقليات الدينية والعرقية.
- تأمين الحدود الدولية مع الدول الأجنبية.
- حماية المياه الإقليمية والخلجان والممرات العربية.
- تأمين سلامة مصادر المياه.
- تأمين الثروات الطبيعية العربية بمختلف أنواعها.
- الحفاظ على البيئة.
- الحفاظ على العنصر العربي وتنميته.
- الحفاظ على الثقافة العربية والإسلامية.
- الحفاظ على الشباب العربي وربط التقاليد بالتقاليد العربية وحسن تنشئته.
- حماية المصالح العربية خارج الوطن العربي.
- بناء قدرات أمنية عسكرية ومدنية لحماية أمن الوطن العربي الداخلي والخارجي.[2]

[1] ميثاق جامعة الدول العربية.

[2] سيد شوربتجي عبد المولى / المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي والرياضي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية 1992، ص 142.

2.وبناء على ذلك يكون إدراك المهددات المحتملة للأمن القومي العربي.[1]
بفضل التقارب والتداخل الذي أحدثته التقنيات العالية للمعلومات والاتصالات فيما عرف بالصدمة السايبرية cyber shoch.

لقد نقلت التقنيات الحديثة المتمثلة في نظم المعلومات والاتصالات وشبكات الانترنت العلاقات الإنسانية من حدودها الضيقة إلى مرحلة التكامل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، مما جعل المصالح الأمنية بلا حدود تقيدها أو معايير تحكمها اكتمل التواصل المباشر بين الأفراد في بيئة واقعية virtuel enoiromment تحكمها مصالح أمنية مشتركة، هذا المتغير الأمني بسيط في الشكل ولكن مضامينه واسعة وحرجة.[2]

ومن هنا تأتي أهمية إدراك هذا المتغير الأمني والتعامل معه حتى لا تمتد أثاره السلبية إلى ثوابت الأمم والشعوب ومعتقداتهم المتغير الأمني الذي نشير إليه لسير حدثا عابرا ولم يأت بشكل عشوائي.[3]

وكان من أهداف الأمن القومي العربي ضرورة إدراك المتغيرات الأمنية، حيث ظهرت بوادر المتغير الأمني في أواخر القرن العشرين، مع استيعاب أبعاده وترشيط السلوكيات الأمنية للأفراد والجماعات بما يحقق الأمن الوطني أولا والأمن الإقليمي ثانيا.

كانت المنظومة الأمنية التقليدية قوامها مصالح أمنية متفاوتة ومتدرجة على النحو التالي:

- أمن الفرد.
- أمن الأسرة.
- أمن المجتمع.
- الأمن الوطني.
- الأمن الإقليمي.

[1] محمد الأمين البشرى، الأمن الوطني العربي، المقومات والمعوقات الرياض أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000، ص 10.
[2] . japenese self deference foues analatical annual remert tobyo goverment publication 2008 – p 122
[3] محمد الأمين البشري، مرجع سابق، ص 102.

- الأمن الدولي.[1]

غير أن إنسان القرن الحادي والعشرين لم يعد محكوما بتلك الفواصل والأطر الأمنية المحدودة بمعايير التقارب الوجداني أو الجغرافي.

[1] محمد الأمين البشرى الأمن الوطني العربي، مرجع سابق، ص 11.

المبحث الثالث: العوامل الداخلية المؤثرة في الأمن القومي العربي

المطلب الأول: التحول الديمقراطي في الوطن العربي

يبدو واضحا أن الربيع كان نقطة تحول جوهري في ميزان القوى الإقليمية، كان هذا النظام يعتمد في تعريفه وقواعده وتفاعلاته على مستوى الفاعلين التقليديين أي الدول، اليوم نجد أنفسنا أمام فاعلين جدد غير الدول، كالجماعات المسلحة غير الخاضعة للدولة وعصابات للجريمة المنظمة، إذ تؤدي دينميات السياسة الداخلية في عمل بلد دورا يجعل الأمر أكثر تعقيدا.

إن التهديدات أو الأخطار الأمني خلال المرحلة الانتقالية طائفة واسعة من المسائل، وكما هو الأمر في ليبيا والحالة الهشة التي تمر بها وغياب المؤسسة القادرة على القيام بمهامها وتعرضها ثم الخطر التحول إلى الدولة الفاشلة.[1]

وإن كان ما جرى في سيناء المصرية يقع في السياق ذاته تقريبا، يتضح هذا كله في الصراعات السياسية أو الحربية والإيديولوجية التي رغم إعلان أطرافها عن الالتزام بالديمقراطية، اختارت ساحة للصراع تجاوزت قسم الديمقراطية وقواعدها.[2]

لتجر المجتمعات، كما في تونس ومصر وليبيا على السواء، إلى دائرة استقطاب طائفي أو مناطقي أو ديني أو جهوي، إن انهيار مؤسسات الدولة وبالأخص ما حدث في ليبيا أو تعرضها لضغط سياسي وشعبي عرضها للضعف والشلل شبه التام، غير أن المساءلة الأخطر هي أن ما يحدث في بلد ماله تأثيراته المباشرة وغير المباشرة وتداعيات متنوعة على البلدان المجاورة التي هي ليست في وضع ملائم للتعامل مع التحديات كما ينبغي. [3]

[1] زياد حافظ رياح التغيير في الوطن العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى 2011، ص 265.

[2] إبراهيم سعد الدين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2014، ص 58.

[3] زياد حافظ، المرجع السابق، ص 285.

فقد أحدثت الأزمة الليبية أيضا تحديات وتضاعف تهديدات أمنية في كل دولة على حدى.

وإذا ما تمت الاستفادة من شبكة الترابط القائمة بين البلدان العربية المعنية، وتم التدبير بحكمة مناسبة، للاعتراف بأهمية وأولوية الأمن الإنساني الذي يضع الشعب أو الناس أولا، وأن أمنهم جزء لا يتجزأ من أمة الدولة أو الأمن القومي الذي يرتبط بالأمن الإقليمي والعالمي.[1]

المطلب الثاني: دور جامعة الدول العربية في تحقيق الأمن القومي العربي

لا شك أن جامعة الدول العربية تسعى كغيرها من المنظمات الرسمية في العالم إلى تحقيق أهدافها، المتمثلة في العمل على المسار السياسي والدبلوماسي للتواصل إلى إيجاد صياغة توافقية تؤدي إلى حل النزاعات الدموية التي تنشأ الدول، وربما أن أهداف الجامعة العربية تتمثل في رعاية مصالح الدول الأعضاء من خلال السعي الدائم إلى تحقيق السلام والمساعدة في إرساء دعائم الأمن القومي العربي، كما ينص ميثاق الجامعة المساهمة والحضور القوي في المناطق التي تشهد توترا وصراعا مسلحا أو خلافات سياسية أو اقتصادية، إذ أن التدخل المباشر للجامعة سوف يسهم في وأد الكثير من المشكلات قبل أن تتطور إلى صراع دموي أو مسلح.

حيث ساهمت جامعة الدول العربية في معاهدة 1991، بإرسال قوات التحالف لتحرير الكويت إبان الغزو العراقي، ويلم الكثير من المهتمين بالشأن العربي أن دور الجامعة لم يقتصر على فض النزاعات المسلحة في الدول العربية، وإنما وتلعب دورا دبلوماسيا. [2]

ونظرا للتحولات الديمقراطية في بعض الدول العربية بما سمي بثورات الربيع العربي التي أسفرت عن حدوث خسائر بشرية ومادية، فإنه لا بد من تفعيل وزيادة دور الجامعة، وإعداد برامج حول تشكيل

[1] محمود جبريلذ، التحديات الأمنية في حوض المتوسط ، موقع التواصل الإجتماعي فيس بوك : http;facedebook .rom/notes

[2] محمود منير الأمن القومي العربي الواقع والأفاق www.sasapost.com.4jan2016.

قوات ردع متعددة الجنسيات تتواجد في مناطق التوتر والصراع وتتولى مهمة التدخل السريع لحفظ السلام.[1]

المطلب الثالث: دور الأمم المتحدة في الأمن القومي العربي

لا بد من أن الأمم المتحدة كمنظمة دولية عالمية قامت من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين في المقام الأول، ثم منع الحروب بعد ذلك، ولعل المنطقة العربية شهدت ولا تزال نزاعات وأزمات أمنية عدة، حيث تدخلت هيئة الأمم المتحدة بالوسائل السياسية والدبلوماسية لإعادة الأمن إلى المنطقة، وأصعب نزاع هو الصراع العربي الإسرائيلي إلا أنها ظلت بعيدة كل البعد عن إيجاد حل لهذه المعضلة، وغيرها من الأزمات في الوطن العربي، من خلال إصدار قرار مجلس الأمن رقم 242 في نوفمبر 1967، جراء العدوان الثلاثي على مصر، والقاضي بإلزام إسرائيل إلى الانسحاب من الحدود قبل السادس من نوفمبر .

إلا أن النزاع ظل مستمرا، والفشل في كبح التحالف الإنجلو أمريكي في اختلال العراق بحجة امتلاك أسلحة الدمار الشامل، رغم التفتيش الدولي الذي أكد على عدم وجود أي نوع من هذه الأسلحة.[2]

وقبل هذان انفجرت قضية الغزو العراقي للكويت والاحتلال الكامل لأراضيه سنة 1990، حيث أصدر مجلس الأمن قرارات عدة لم يسبق صدورها في أي نزاع ، حيث بدأت بقرار رقم 620 الخاص بإدانة العراق، وانتهى بقرار 678 هو التصريح باستخدام القوة ضد العراق والتصريح لكافة الدول الصديقة والحليفة للكويت باستخدام كافة الوسائل الممكنة ضد دولة العراق، وفي صبيحة اليوم الموالي 16 يناير 1991 انطلقت شرارة الحرب ضد العراق بتوجيه ضربة قوية للقوات العراقية في الكويت، انتهت بتحرير الكويت، ورغم مشروعية الهدف إلا أنها كانت حربا قد تجاوزت حدود الدفاع الشرعي لأنها لم تكن تحت إمرة مجلس الأمن بل تحت لواء الو م أ.[3]

[1] محمود منير الأمن القومي العربي الواقع والأفاق www.sasapost.com.4jan2016.

[2] محمود منير الأمن القومي العربي الواقع والأفاق www.sasapost.com.4jan2016.

[3] محمود منير الأمن القومي العربي الواقع والأفاق www.sasapost.com.4jan2016.

خلاصة:

أصبح جليا القيمة الأمنية للوطن العربي، من خلال تضارب مصالح عدد من الدول في المنطقة، وفي مقدمتها الو م أ وروسيا واليابان ودول أوربا الغربية، إضافة إلى تنامي الاستقلالية النسبية للأنظمة الإقليمية في الوطن العربي، مما يدعو إلى اعتبار مشكلة الأمن القومي العربي من أهم القضايا الحيوية والمصيرية لجميع الدول العربية دون استثناء إلا أنه منذ زمن بعيد وحتى الوقت الحاضر لا زالت الدول العربي عموما وبلا استثناء تتعرض إلى مخاطر وتحديات داخلية وخارجية ذات طابع سياسي وأمني وثقافي واقتصادي.

الفصـــــل الثاني:

مظاهر التحدي الأمريكي للأمن القومي العربي

المبحث الأول: المصالح الأمريكية في المنطقة العربية.

المطلب الأول: احتواء روسيا.

لقد تمثلت مرحلة ما بعد 1967 في الترجمة السياسية للهزيمة العسكرية العربية لما بعد الحرب، بدأت بعد مؤتمر القمة العربي الخرطوم في أوت 1967 عندما شرعت كتلة الدول اليمنية بقيادة النظام السعودي، وهي أنظمة تتحفز لقيادة النظام الإقليمي العربي لمرحلة ما بعد هزيمة مصر الناصرية بدعم ومساندة أمريكية، في سياق تلك التحولات السياسية العربية، بدأت المصالح الأمريكية في التغلغل والانتشار والنمو على أكثر من صعيد[1].

يتفق الباحثون على أن الاهتمام الأمريكي السياسي، والإستراتيجي بالوطن العربي يرتبط بالاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط الذي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية، وبالذات خلال الخمسينات من القرن العشرين مع اشتداد الحرب الباردة مع الإتحاد السوفياتي.

ففي عهد ترومان وهو الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية اختاره روزفلت لمنصب نيابة الرئاسة الأمريكية في العام 1944، وخلفه لدى مماته في العام التالي، حيث تأكد هدف السياسة الخارجية الأمريكية وهو صيانة المصالح القومية الأمريكية والنفوذ الأمريكية عن طريق محاربة الشيوعية في جنوب شرق أوروبا وغيرها من المناطق، وقد أعلن الرئيس هاري ترومان مبدأه في مارس 1947 أمام الكونغرس الأمريكي بمناسبة حصوله على موافقته لتقديم عون عسكري وشبه عسكري في تركيا واليونان، بما قيمته 400 مليون دولار، وقد جاء في خطابه أنه على الولايات المتحد دعم الشعوب الحرة التي تقاوم تقادم الخضوع للأقليات المسلحة في الداخل أو الضغوط من الخارج، فإذا ما توانينا عن ذلك عرضنا سلم العالم ورفاهية شعبنا للخطر".

[1] عمار بن سلطان، الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية العربية دراسة في الإختراق الأمريكي للوطن العربي، الجزائر، طاكسيج 2012، ص11.

وكانت تركيا معرضة للضغوط السوفيتية بسبب الملاحة في الدردنيل وكانت اليونان تخوض غمار الحرب الأهلية التي يلعب فيها الحزب الشيوعي اليوناني دورا رئيسيا، وقد اقترن هذا المبدأ بسياسة الاحتواء التي مارستها حكومة الو م أ وعموما كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية في البداية هو منع الإتحاد السوفيتي من الوصول إلى المنطقة ثم أصبح هدفها في منتصف الخمسينات هو تقليص الوجود السوفياتي فيها بعد أن دخلت روسيا بعد توقيع صفقة الأسلحة مع مصر 1955، وعندما نجحت السياسة الأمريكية في ذلك، أصبح هدفها هو منع عودة الإتحاد السوفياتي إلى المنطقة، وهكذا ظل الهدف الأمريكي دائما هو إبعاد المنطقة عن الإتحاد السوفياتي.[1]

علاوة على ما سبق ذكره أن العلاقات العربية السوفياتية تراجعت، مع بداية اندثار المعسكر الشيوعي وعدم قدرة المعسكر على الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية "ذات التوجه الاشتراكي" هما اضطر هذه الأخيرة، إلى البحث عن مصادر غربية، فوجدت نفسها عرضه للمساواة.[2]

هكذا كانت الظروف الدولية تلعب في صالح الكفة الأمريكية للإنفراد بالمنطقة العربية، ومع شروع روسيا في بناء تحالفات جديدة مع الغرب كان على حساب الدول العربية، التي خسرت الكثير خلال المرحلة التي حكم فيها غروباتشوف (1985 – 1991)، ومع اعتبار الو م أ هي التي خرجت بالانتصار من الحرب الباردة لن تترك فرصة إنفرادها بالعالم العربي بالكيفية التي تراها مناسبة.[3]

[1] عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص 12 – ص 13.

[2] عبد الجليل زيد مرهون، المرجع السابق. ص25

[3] محمد يوسف عمرو العملة، الأمن القومي العربي، عقيدة الجهاد والإستراتيجية العسكرية في الإسلام، دار الراية للنشر والتوزيع، ط 1، 2009، ص60.

حيث بدأت نوايا الو م أ في الظهور لإحكام سيطرتها على مصالح جديدة في دول الجنوب بما فيها الوطن العربي، حيث تنص الوثيقة التي أكدت على أهمية وحيوية موارد الطاقة للأمن والازدهار الأمريكي على وجوب الإمدادات من الشرق الأوسط إلى الو م أ دون معوقات.

بعد نهاية الحرب الباردة رأي صمويل هنتغتون أنه إذا كانت الحرب الباردة تهدف إلى إقامة علاقات إستراتيجية ثابتة أي مبنية على التوازن بين الو م أ والإتحاد السوفياتي سابقا، فإن الصراع ما بعد هذه الحرب، سيكون بين العالم الغربي وبقية العالم أي الدول الضفة الجنوبية غير الغربية على رأسها الدول العربية الراديكالية، من خلال كبح تنمية قدراتها العسكرية.[1]

باعتبار أن الكيانات العربية التي كانت موالية للمعسكر الشرقي كانت ولا تزال عدوا لا بد من تصفية الحسابات معه، وخصوصا الدول العربية المعروفة بذروتها البشرية أو الاقتصادية، فبدأت الإدارة الأمريكية بحبك الدسائس الأثنية والقومية في الجزائر والعراق.[2]

[1] علي عنتر، العرب والإمبريالية الجديدة هل تستطيع الأمة العربية ضد العولمة، جريدة الوطن القطرية، 2001/12/03

[2] عبد الإله بالقريز، مستقبل العمل الوطني في الوطن العربي في ضوء التحولات الدولية التجارية، المستقبل العربي، العدد 145، الصادر في 1991/03/02.

المطلب الثاني: الثروة النفطية في المنطقة العربية

لم يكن للو م أ إستراتيجية واضحة ومحددة تجاه المنطقة العربية لكن الاكتشافات النفطية بعد الحرب العالمية الأولى عجلت بتكوين سياسة أمريكية متكاملة في جميع أبعادها السياسية، الاقتصادية والعسكرية، فمنذ ذلك التاريخ شرعت الإدارة الأمريكية في الاقتراب التدريجي بالمنطقة والارتباط بها سياسيا وعسكريا، ومن هذا المنطلق استهدفت الو م أ ضمان استمرار تدفق بترول الدول العربية على رأسهم السعودية والحيلولة دون وقوعه في قبضة روسيا والتصدي لأية عقبات قد تحول دون وصول بترول المنطقة إلى دول العالم الغربي.[1]

من خلال ضمان الحصول على نفط عربي رخيص من منطقة الخليج ، وخصوصا العربية السعودية، ووفقا لأنتوني كورد زمان المتخصص في شؤون الأمن الأمريكي في الخليج فإن "خسارة نفط الخليج يمكن أن تكلف اضطرابات اقتصادية وسياسية عالمية جسيمة ".[2]

ولتوضيح مدى أهمية بترول السعودية بالنسبة للو م أ يمكننا أن نرجع إلى ما جاء في تقارير لجنة الميزانية بالكونغرس.

ومن أهم ما جاء في تقارير الو م أ هو أن " حرمان الو م أ من بترول السعودية وحدها ولمدة عام واحد سيترتب عليه انخفاض إجمالي للناتج القومي الأمريكي بمقدار 272 بليون دولار، وارتفاع معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي بنسبة 02 % فضلا عن ارتفاع معدل التضخم.[3]

وأصبحت الو م أ تسيطر على 30 % من إنتاج النفط العربي، وهي التي تستورد 49.1% من احتياجاتها، وتسوق وتبيع إلى أوربا الغربية 80 % واليابان 90 % من احتياجاتهما، وبهذا بات النفط العربي سلاحا أمريكيا تؤثر به في سياسة أوربا واليابان والغرب عامة، ومن جهة أخرى فإن

---

[1] عمار بن سلطان،/ مرجع سابق ، ص 14 .

[2] anthony h cordesman the gulfand the search for stability boulder . co . london . westeview paris .1984-p3.

[3] معاشي ذوقان سعد العطية، الغزو الأمريكي للوطن العربي، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 162.

استثماراتها في قطاع النفط العربي والتي لا تزيد عن 2.5 % من استثماراتها في العالم أصبحت تحقق لها أرباحا تقدر بـ 45 % من مجموع مداخيلها التي تحصل عليها من استثماراتها الخارجية إذا أصبح النفط العربي جزءا من الأمن القومي الأمريكي، ليس فقط بالمعنى العسكري، بل وأيضا بمعنى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك هي على استعداد دائم للتدخل العسكري لحماية أبار النفط والدول النفطية وطرق مسالك النفط من أي تهديد داخلي أو خارجي يحول دون استفادتها من هذه المادة الإستراتيجية.[1]

المطلب الثالث: منع التسلح في الدول العربية

لقد كانت العديد من الدول العربية في زمن القضية الثنائية، تعتمد اعتمادا شبه كليا على السلاح السوفياتي الذي شكل المصدر الرئيسي أو الوحيد لكل من سوريا والجزائر، ليبيا، العراق، وإنتاج بعض الأسلحة بترخيص من الإتحاد السوفياتي.[2]

وفي ظل اندثار الإتحاد السوفياتي بموجب التفكير الجديد وما ترتب عنه من احتلال في التوازن الدولي لصالح الولايات المتحدة التي أصبحت تسيطر على العالم، مقابل غياب التنسيق والتكامل العربي في ميدان صناعة الأسلحة، تأثرت الدول العربية المعنية ولا زالت بدرجة كبيرة "بتباطؤ أو تدفق السلاح الروسي، بثلاث أنواع من الآثار:[3]

1. أثار ناجمة عن تراجع قدرات الإتحاد السوفياتي في ميدان تصدير الأسلحة والمعدات الحربية إلى زبائنه العرب عبر القنوات الرسمية.
2. أثار مترتبة عن استحالة الاستمرار في الاعتماد على أنظمة الأسلحة السوفياتية، لاسيما خدمات ما بعد البيع.

---

[1] محمد يوسف عمرو، الأمن القومي العربي (عقيدة الجهاد والإستراتيجية في الإسلام) ،دار الراية للنشر والتوزيع، ط 1، 2009، ص 62 ،ص63 .

[2] معاشي بن ذوقان، المرجع السابق، ص 162 .

[3] محمد يوسف عمر، المرجع نفسه، ص 62 – ص 63.

3.أثار ناجمة عن حالة الضعف والانقسام التي تميز جمهوريات الكومنولث أي عدم وجود سيطرة مركزية على الأسلحة الموروثة من الإتحاد خوفا من المخاطر التي قد تنجر عن فقدان السيطرة على الترسانة العسكرية السوفياتية واحتمال تسرب الموارد أو العناصر النووية، وانتقال بعض علماء الذرة السوفياتي إلى العمل في بلدان الوطن العربي ن وخاصة تلك المعروفة بعد أنها الشديد للغرب ، إذ سارعت الدوائر الأمريكية إلى دق ناقوس الخطر ولفت نتباه الراعي العام العالمي إلى ضرورة التحكم في الأسلحة الموروثة عن الإتحاد المنهار.

إذ اقترح جيمس بيكر مساعدات مالية لتفكيك وتدمير الأسلحة الموروثة عن الأسلحة الموروثة عن الإتحاد ومراقبتها مراقبة صارمة لمنع تسربها إلى كل من العراق وليبيا، حيث كشفت نيويورك تايمز نقلا عن المسئولين الأمريكيين 1991 أنها ترغب في شراء أسلحة سوفيتية جد متطورة معروضة للبيع وهذا تفاديا لتسريبها إلى الدول العربية المعاصرة.[1]

حيث تمثل مخاطر التسلح في الوطن العربي من الوجهة القرنية في:

1.يمكن للأنظمة العربية المغامرة التي كانت تربطها علاقات خاصة بالإتحاد السوفياتي، انتهاز فرصة هذه الروابط للاستحواذ على مكونات نووية عالية التخصيب وعلى علماء وتقنيين سوفيات متخصصين.

2.احتمال قيام الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى بتزويد بعض الدول العربية والإسلامية بصواريخ محملة برؤوس نووية.

3.يمكن لبعض الدول الراديكالية الحصول على مكونات الأسطول البحري السوفيتي.[2]

كتب أكاديمي عربي حول رغبة العرب في الاستئثار بالسلاح النووي وحرمان دول العالم الثالث منه قائلا: "حرص الغرب في إطار الملامح الأمنية للنظام العالمي الجديد على حصر عضوية النادي

[1] عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص 1.

[2] عبد الجليل زيد مرهون، المرجع السابقً،ص26

النووي بالدول الكبرى فقط، وتجريد دول العالم الثالث (باستثناء إسرائيل) من أية قدرة عسكرية مميزة ....."[1]

فالتحالف الأمريكي، الروسي يعتبر كارثة خاصة مع تنامي النفوذ الصهيوني في روسيا لأن هذه الأخيرة تفضل قيام علاقات متينة مع كازاخستان مقارنة بباقي الجمهوريات الإسلامية الأخرى لتفادي تسرب أسلحتها النووية إلى الدول العربية.

لقد فقدت الدول العربية موردها الأساسي للأسلحة والمعدات العسكرية وفقدت الطرف الذي يمكنه إحداث نوع من التوازن بين العرب وإسرائيل.

[1] أحمد حمدي، السفينة تغرق، مجلة السياسة، العدد 03، الصادرة في 20/ 01/ 1991، ص 27.

المبحث الثاني: آليات التدخل الأمريكي في المنطقة العربية

هيئت التحولات الدولية للولايات المتحدة إلى تحقيق مسعاها، ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة العربية، خاصة بعد أحداث 11سبتمبر، من خلال السعي لإقامة مشروع الشرق الأوسط وأخذت تطلب من الدول العربية بيد وإصلاحات ديمقراطية بدءا من الصحراء الغربية وباكستان.

المطلب الأول: مشروع الشرق الأوسط الكبير

لقد ظهر مفهوم الشرق الأوسط الكبير كمفهوم في حلقة تطور الشرق الأوسط في التقرير الإستراتيجي السنوي لعام 1995، الذي يصدر عن مركز معهد الدراسات الإستراتيجية القومية التابع لوزارة الدفاع الأمريكي وقد حدث تطور عسكري مهم مرتبط بالشرق الأوسط سنة 1999.[1]

عندما نقلت وزارة الدفاع الأمريكية أمر القيادة العليا للقوات الأمريكية في أسيا الوسطى قائد القوات الأمريكية في المحيط الهادي ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية على الخط بعد احتلالها للعراق، حيث أغلق الرئيس جورج بوش الابن مشروع الشرق الأوسط الكبير.[2]

في محاولة لاستغلال الظروف الدولية والإقليمية التي صاحبت الاحتلال ومحاربة الإرهاب بعد أن اتخذت 11 سبتمبر مبررا لهذه الحرب.

وأعلنت ذلك من أجل المحافظة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط كما أعلنت كاندوليزارايس، وزيرة الخارجية الأمريكية عبر المشرع الأمريكي الجديد في الوقت الذي كانت بلادها ترفض وقف إطلاق النار في لبنان.[3]

---

[1] صلاح أحمد زكي، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، القاهرة، دار العالم الثالث، 1998، ص 07.

[2] محمد علي حوات، مضيقي باب المندب، أهميته الإستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996، ص 21.

[3] حمد علي حوات، المرجع السابق، ص 21.

إن التصور الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، يتمثل بإيجاد منطقة آمنة تتنامى فيها المصالح الأمريكية أولا والإسرائيلية ثانيا، والقضاء على جميع حركات المقاومة والتيارات السياسية التي تعارض مشروعها ومساعدة إسرائيل في فرض حل على الفلسطينيين، من خلال سلطة وطنية ضعيفة غير قادرة معارضتها، ومن ثم توظيف الفلسطينيين في الدول العربية، وتجزئة الأقطار العربية المجزأة أصلا.[1]

إن الأجواء السياسية في المنطقة جعلت من مشروع الشرق الأوسط مادة تشتغل حيزا هاما من اهتمامات الأوساط الحاكمة في المنطقة وأصبحت وسائل الإعلام مساحات واسعة له، ويبدو أن توقيت طرح هذا المشروع لم يأت من باب الصدفة بل جاء تتويجا لسلسلة من الخطوات الأمريكية التي سبقته في المنطقة.

علما أنه سبق أن حاولت الو م أ منذ الخمسينات ربط منطقة الشرق الأوسط الجديد، ومع الاختلاف في بعض الأهداف بين تلك المشاريع، ويبدو أن التصور الأمريكي للشرق الأوسط يؤدي إلى أخذ المنطقة نحو واقع الاستقرار، بل إلى المزيد من الحروب وسفك الدماء وها هي ثلاث دول عربية في الشرق الأوسط (فلسطين، ولبنان، والعراق) تشهد منذ زمن بعيد أحداثا مستمرة بين قتل ونهب وتدمير.[2]

إذ تنوعت أراء الباحثين حول تحديد الدول التي تدخل في إقليم الشرق الأوسط الكبير، ويمكن تميز بين دول تتفق حولها كافة الاجتهادات والآراء، على أنها تشكل منطقة القلب فيه، ودول خارج الإطار محيطة بالقلب، ومن ثم هناك دول هامشية تختلف الآراء حول دمجها ضمن منطقة الشرق الأوسط:[3]

[1] صلاح أحمد زكي، المرجع نفسه، ص 07.

[2] ممدوح محمود مصطفى، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، القاهرة مكتبة مدبولي، 1995، ص 29.

[3] علاء عبد الوهاب، الشرق الأوسط الكبير، سيناريو الهيمنة الإسرائيلية 1995، ص 63.

1. تضم مجموعة الدول التي تدخل في الشرق الأوسط التي يتفق عليها الباحثون ومراكز الدراسات، وهي قلب المنطقة من بلاد الهلال الخطيب العربية (العراق، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، ومصر)، ويطلق عليها المجال الحيوي للشرق الأوسط.
2. الدائرة الخارجية المحيطة بالقلب أبرز دولها السعودية، ليبيا، إيران، تركيا والسودان.[1]
3. مجموعة الدول الهامشية، والتي تختف الآراء حول انتسابها للشرق الأوسط وتضم:

أ. مجموعة بلاد المغرب العربي، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا.

ب. إثيوبيا والصومال.

ت. ما تبقى من دول شبه الجزيرة العربية وتضم اليمن والكويت وقطر والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، وعمان.

ث. دول أوروبية شرق أوسطية وتتمثل في قبرص واليونان.

4. دول أسيوية تشمل باكستان، أفغانستان، والجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى والقوقاز بعد انهيار الإتحاد السوفيتي.[2]

المطلب الثاني: أبعاد مشروع الشرق الأوسط الكبير

لا شك أن المشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تقف وراءه الو م أ له أبعاد مختلفة الجوانب، تمس المنطقة العربية وأهلها، وتعمل على صياغتها من جديد لتتماشى وسياسة الو م أ والدول المتقدمة من جراء تطبيق هذا المشروع وهي الأبعاد هي:

أولا : البعد السياسي : تتمثل في إعادة بناء الديمقراطية والتعددية السياسية بكل أشكالها، وهذا ما يجعل المجتمعات الشرق أوسطية أكثر انفتاحا على العالم ويجعلها تتجاوز عقد الماضي التي تجعل أبناء المنطقة ينعمون بالحرية.

[1] علاء عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 53.

[2] صلاح أحمد زكي، المرجع نفسه، ص 08 – ص 9.

إن النظام الذي تكون فيه الحرية هي القيمة العظمى والأساسية والتي تحقق الديمقراطية والسيادة الوطنية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه ومن خلال ظاهرت التعددية السياسية والتي تؤدي بدورها إلى تداول السلطات.

إذا ركزت الو م أ في مشروعها على تقارير للتنمية البشرية العربية لسنوات خلت تلك التي حددت نواقص ثلاث: وهي (الحرية، المعرفة، وتمكين النساء) وهي حالات تعاني منها الدول العربية وفق الرؤية الأمريكية.

واعتبارا هذه الحالات مسئولة عن التطرف بكل أبعاده.[1]

وبناءا عليه فإن مشروع الشرق الأوسط يؤدي إلى تهميش دور المتطرفين وحرمانهم من أسباب الشكوى التي يستخدمونها في توسيع قاعدتهم الشعبية لكن إذا كانت الو م أ حريصة على نشر الديمقراطية والحرية التي تنادي فيها بالعالم، فلماذا لم تظهر هذا الحرص على الحرية في دول أمريكا الوسطى والجنوبية، وحتى في الدول الإفريقية التي تأتي في المرتبة الدنيا من التطور بعد المنطقة العربية والإسلامية، لكن هذا يقودنا أن أمريكا لا تبكي حسرة على الشعوب العربية بقدر ما هي طامعة في خيرات المنطقة.[2]

إن من الأبعاد السياسية لهذا المشروع هو تقسيم المنطقة إلى أجزاء عدة بمعنى تقسيم الدولة القطرية إلى أقطار متعددة ومتناحرة فيما بينها وأن مثل هذا الجو السياسي الذي يكتب لدولة إسرائيل ربيبة للو م أ اليوم التي تحظى بدعمها الوفير.

[1] الخفاف: عبد علي حسين، وآخرون، الأحوال الديمغرافية في إيران، بغداد، جامعة البصرة، 1987 ، ص 30.

[2] حسين غازي، المرجع السابق، ص 99.

إضافة إلى السعي إلى خلق أنظمة سياسية في المنطقة ذات خصائص تنسجم ومتطلبات المشروع، تتصف بالتبعية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يعني التغيير الكلي للأنظمة ولو استدعى الأمر استخدام القوة لتنفيذ هذا النموذج الأمريكي.[1]

ثانيا : البعد الاقتصادي: إن تحسين مستوى المعيشة للمواطنين يعمل على تخفيف التوترات في منطقة الشرق الأوسط، ويؤدي ذلك إلى الاهتمام بالمستقبل الشامل للمواطن وتلبية احتياجاته، وتوفير فرص المشاركة للمواطنين لاستغلال مواهبهم الطبيعية، في تطوير المنطقة ويدفعهم إلى المشاركة الكاملة في حكم بلادهم بصورة حرة، وفي هذا السياق وفق الرؤية الأمريكية فيجب التركيز على الشرق الأوسط عن طريق إجراء الإصلاحات الاقتصادية، حتى لو أدت إلى بعض المخاطر المؤقتة وإشراك المجتمع المدني ومختلف القوى السياسية في هذا المجهود الإصلاحي.[2]

إن ما تحتاجه بلدان الشرق الأوسط الكبير هو تطبيق إستراتيجية التنمية الشاملة لتكون موجهة نحو مصالح الشعوب، لكن في الباطن هو تحقيق لطموحات صاحب المشروع العولمي والاستيلاء على أية ثروات محلية دون عراقيل بدعوى توسيع الفرص الاقتصادية.[3]

فهي ليست مبادرة من أجل تنظيم دول الشرق الأوسط على أساس ديمقراطي ولكن المصلحة الأمريكية التي تكمن في ضمان تدفق البترول العربي إلى أسواقها وبسعر يعتبر مناسبا أضف إلى جعل المنطقة العربية سوقا استهلاكيا لبضائعها.

وما يهدف المشروع إليه هو دفع العرب بأرصدتهم في الخزائن العربية من أجل شراء السلاح الذي يتوهمون أنه يبعد عنهم الشرور وهذا من شأنه أن يجعل عجلات مصانع السلاح في الغرب والو م أ تدور.

---

[1] عمرو ثروت، المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي، عمان: دار المجد لاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 105.

[2] الخفاق، عبد علي حسين، المرجع نفسه، ص 39.

[3] عمر وثروت، المرجع نفسه، ص 99.

ثالثا : البعد الاجتماعي : ترى الو م أ أن الطائفية والقبلية والإثبات في الوطن العربي سلاحا مبررا لديها في مواجهة الأمة العربية، ولا يمكن بأية حال اعتبار المشروع فكرة قابلة للتطبيق إلا إذا أثارت هذه النزاعات حيث أثارت الو م أ مشكلة الإكراه في الشمال العراقي ضد أخوانهم العرب، والشيعة ضد السنة وهم أبناء ملة واحدة وهي الإسلام، وكل هذا كمقدمات لإضعاف المنطقة العربية وخلق حجج للتدخل وتنفيذ المشروع في ظل انغماس العرب في خلافاتهم.

ومن أبعاد المشروع أيضا هو تحرير المرأة من كل القيود الاجتماعية وذلك بعد اتهام المجتمعات العربية من انتقاص لحريتها وهيمنة الرجل على كل مقاليد الحياة، وكسر العادات والتقاليد التي تسلب المرأة حريتها ولو تعارض ذلك مع الدين وتعاليمه.[1]

كما عدت الو م أ تعدد الزواج أمرا ينقص للمرأة من حقها، لكن الاختلاف بين الإصلاحات السياسية والمعتقد الديني الإسلامي مختلف عن بعضه كليا.

رابعا: البعد الثقافي: إن المبادرة الأمريكية من طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير ترى بوجوب تغيير المناهج التعليمية والثقافية والإعلامية، وتغيير السلوك والأخلاق المتوازنة والأصلية بما يحقق السلام والأمن لإسرائيل، وفيما يتعلق بتغيير تقاليد الأمة العربية والإسلامية، فإن الأخلاق التقاليد العربية تعد جامدة في نظرهم ولكنها في الواقع ممانعة وتشكل تحديا لهم.[2]

مما دفع بوسائل الإعلام الأمريكية المطالبة بهذه الثقافة، حيث ارتأت إدارة بوش أنه لا بد من تغيير المناهج الدراسية وخاصة المتعلقة بالثقافة العربية والإسلامية، على اعتبارها تغذي رافد الإرهاب، وطمس كل ما يثير أن الو م أ وإسرائيل عدوان للعرب.

[1] حسين غازي، المرجع السابق، ص 99.

[2] حسين غازي، المرجع السابق، ص 100.

إذا أكد أحد الوزراء السعوديين أنه تم تغيير 695 " مما طلب من السعودية في هذا الشأن ويعني 05 % وبدأت بعض الدول العربية بتنفيذ مبادراتها لإنشاء مدارس لاستخدام التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديث.[1]

المطلب الثالث: نتائج مشروع الشرق الأوسط الكبير

يتجلى أثر مشروع الشرق الأوسط الكبير على الأمن القومي العربي من خلال تعارض الرؤية الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط الكبير التي أفضت عن:

1. تأمين استمرارية السيطرة التامة المدعومة عسكريا على النفط الخليجي وبدأ واضحا منذ نهاية الحرب على الطرف أن واشنطن تتبنى خطابا جديدا اتجاه الدول العربية يعارض الاستقرار في الأوضاع غير الديمقراطية الراهنة ويرحب بالتغيير فلم تعد كما كانت في السابق مقتنعة بجلوسها بجانب الأنظمة التي تمارس درجات من القمع وتصادر حقوق للإنسان الآن ذلك الشئ أنه ضد المصالح الأمريكية لذلك لم يعد مقبولا، كما ترى الو م أ وجود أنظمة غير ديمقراطية تتولى مسؤولية حماية وامتلاك أكبر الاحتياطات النفطية في العالم وأن على هذه الدول الإسراع في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي.[2]
2. فرض تسوية تستجيب لدواعي الأمن الإسرائيلي مع إعطاء فرصة زمنية كافية التي قد تتيح لها فرض حل نهائي مناسب في صراعها مع العرب وفي ظل هذه الرؤية ليس مستبعدا قيام الولايات المتحدة بالضغط على الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي لإقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع إسرائيل ودفعها للقيام بدورها في عملية التسوية كما فعلت بعد حرب الخليج الثانية.[3]

[1] كنعان طاهر، العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين، عمان، دار الفرس للنشر والتوزيع، 2000، ص 67.

[2] ماجد كيالي، التحول في الإستراتيجية السياسة الأمريكية من احتلال العراق، إلى دعوات التغيير في المنطقة، المركز العربي للدراسات، 2000، ص27.

[3] ماجد كيالي، المرجع السابق ص 27.

إضافة إلى تغيير الحدود المراهنة للشرق الأوسط، حيث تم إعادة وفك وتركيب بعض وحدات النظام العربي مما أفضى بالنهاية إلى أقاليم جغرافية متباينة ذات انتماءات خارجية وعزل وتهميش بعض الدول العربية حيث يقوم التصور الأمريكي الجديد لمشروع الشرق الأوسط الكبير على أساس فك وتركيب المنطقة من جديد من خلال إدماج بعض الدول العربية في نظام واحد مع دول أخرى يجمعها بالولايات الأمريكية بشكل أو أخر من أشكال التحالف الإستراتيجي (إسرائيل وتركيا).

وإعادة تقسيم المنطقة من جديد إلى وحدات سياسية واقتصادية مجزأة ووفق بحد كبير في ذلك من خلال الوحدة الخليجية التي تضم(السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، عمان، الكويت، اليمن) وخلق وحدة موازية لها ستضم العراق والأردن وفلسطين وإسرائيل، وإلى جانب إبقاء المجال مفتوحا أمام سوريا ولبنان للانضمام للإقليم في النهاية بعد إجراء هذه التعديلات.[1]

وأخطر ما في مشروع الشرق الأوسط الكبير ونتائجه هو بقاء المنطقة العربية في المدى المنظور ساحة مفتوحة للتنافسات والمشروعات الدولية الرامية لإبقائها في يد السيطرة الدولية مع احترام الصراع على الشرق الأوسط في المرحلة القادمة وظهور ضغوطات من أنواع مختلفة سياسية واقتصادية.[2]

[1] كوندوليز رايس، تحويل ملامح الشرق الأوسط، صحيفة الشرق الأوسط اللبنانية، 09 / 08/ 2003 .

[2] ماجد كيالي، مشروع الشرق الأوسط الكبير دلالاته، وإشكالاته، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الإستراتيجية، أبو ظبي: ط 1، 2007، ص 95.

المبحث الثالث: الدعم الأمريكي لإسرائيل.

المطلب الأول: العلاقات الأمريكية الإسرائيلية

تعود هذه العلاقة منذ 1998، عند تأسيس دولة إسرائيل، حيث كانت الو م أ من أوائل الدول المفترقة بإسرائيل، والعلاقات بين البلدين هي الأفضل على مر السنوات، حيث قامت الو م أ بدعم إسرائيل في العدو الثلاثي على مصر سنة 1956، وحرب 1963، وحرب أكتوبر، وقد أنفقت الو م أ الكثير لمدها بالسلاح في تلك الحروب.[1]

لكن هذه العلاقات تدفع بنا لتحليل عناصر ظاهرة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية التي بنيت عليها وهي المصالح الأمريكية في العالم العربية أو منطقة الشرق الأوسط، والثانية هو المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة وعلاقته بباقي الأجزاء المكونة للمجتمع والنظام الأمريكيين.[2]

إذ تلقى الرئيس ترومان تقدير اللجنة الأمريكية الإنجليزية التي زارت فلسطين في ربيع 1946 وأرسل في 08 ماي من نفس العام إلى رئيس الوزراء البريطاني رسالة يستحثه فيها على تنفيذ توصيات اللجنة الداعية للسماح بهجرة 100 يهودي إلى فلسطين وأنه لتنفيذ هذه التوصيات يجب استشارة عدة من الجهات حددها كما يلي:

1. مجلس الطوارئ الأمريكي، الصهيوني.
2. اللجنة الأمريكية اليهودية.
3. المؤتمر اليهودي الأمريكي.
4. المجلس اليهودي الأمريكي.
5. معهد الشؤون العربية الأمريكية.

---

[1] جمال عبد الجواد، العلاقات الأمريكية الإسرائيلية 1948، 1982 المسار والمنطق التطور، مجلة الفكر الإستراتيجية العربي العدد 13، ص 09.

[2] محمد عزومي، دراسات في الإستراتيجيات الإسرائيلية، بيروت المؤسسات العربية للدراسات والنشر 1970، ص 33.

6. المنظمة الصهيونية الجديدة في أمريكا.

7. الوكالة اليهودية.

8. حكومات (العراق سوريا، لبنان، مصر، شرق الأردن، السعودية، اليمن).

والواقع أن دراسة دور الجماعات الصهيونية في دفع الإدارة والنخبة الأمريكية لإدراك مصالحهما وصياغة سياستها في الشرق الأوسط، هو أكثر الموضوعات عقدة وإثارة، إذ ساهمت الظروف المتولدة عن اضطهاد النازية لليهود في أوربا إلى اجتذاب تأييد الرأي العام الأمريكي لصالح الكيان الصهيوني.

إذ أن الأفكار التي صاغها ديفيد بن غوريون لإدارة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية لم تقتصر فقط على البعد الخاص بتنمية دور الجماعات الضاغطة.[1]

الموالية لإسرائيل داخل الو م أ، بوعي منه أن هذه الأخيرة هي أكبر مستودع لليهود والأغنياء والقادرين على تمويل الحركة الصهيونية.

وقد بلور كل من برينجيسكي مستشار الأمن القومي للرئيس السابق (كارتر) سياسة الو م أ الحالية تجاه إسرائيل لا يمكن أن تكون متوازنة مع العلاقات الأمريكية العربية، لأن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية هي علاقات مبنية على التراث التاريخي على حد قوله، والوحي الذي يتعزز باستمرار بواسطة النشاط السياسي لليهود الأمريكيين، بينما العلاقات العربية الأمريكية لا تحتوي أي عامل من هذه العوامل.[2]

ومن خلال تتبع مسار العلاقات الأمريكية الإسرائيلية يتبين لنا عدة عناصر لعبت دورا مؤثرا في صياغتها وتوجيهها إلى المسار الحالي:

[1] جمال عبد الجواد، المرجع السابق، ص 33 – ص 34.

[2] محمد عزومي، المرجع السابق ص 39 .

1.التماثل البيني الثقافي في القيم الأمريكية ، والإسرائيلية، وهو ما وفر أرضية ملائمة للتفاهم والتعاطف بين الطرفين برغم أن اليهود الشرقيين يمثلون الأغلبية من سكان إسرائيل إلا أن النخبة من يهود الغرب هي التي أخذت على عاتقها مسؤولية تنفيذ المشروع الصهيوني.[1]

2.التاريخ الأمريكي ذاته هو طرد الشعب الهندي من وطنه وإبادته.

ومن ثم فإن الأمريكيين ليس لديهم غير إستعادة القليل من التعاطف مع الشعب الفلسطيني على حسب المقولة الشهيرة للرئيس الأمريكي السابق (جونسون) :" إسرائيل تذكرني بطفولة الو م أ".

3.قوى الضغط الصهيوني في الولايات المتحدة: فعملية صنع السياسة فيها محصلة للصراع الدائر بين جماعات الضغط والمصالح المتعارضة، وبالنسبة للشرق الأوسط فقد نجحت إسرائيل في بناء جماعات ضغط صهيونية قوية في الو م أ ولعبت هذه الجماعة دورا هاما قبل إنشاء إسرائيل.[2]

وقد وصف عالم السياسة المعروف (غابريال أكموند) اليهود في أمريكا: " أنهم أكثر الجماعات العرقية نشاطا فيما يتعلق بالقضايا السياسية الخارجية ".

ومما سبق فإنه بتتبع مسار العلاقات الثنائية بين إسرائيل والو م أ نجد أن النفوذ اليهودي كان له الدور الحاسم لتصل ما عليه الآن هذه العلاقة، والذي بلغ ذروته التعاون الإستراتيجي بينهما.[3]

المطلب الثاني: تدخل الو م أ في القضية الفلسطينية

بانتقال مركز القوة العالمية بعد الحرب الباردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية انتقل ولاء الصهيونية، بعدها من بريطانيا إلى الو م أ.

---

[1] المقيم الهيثم الأيوبي، أضواء على الإستراتيجية الأمريكية بالشرق الأوسط، دراسات عربية بيروت، عدد 12، أكتوبر 1968، ص 09 .

[2] حسن أبو طالب، الاتجاهات السياسية الخارجية الأمريكية إزاء إسرائيل، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 66، 19871، ص 87.

[3] nodov saforan jsneal the enbatted alley op p 339 .

حيث ظهرت منافسة أمريكية ، أوروبية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي لكن تمكنت الو م أ من الإمساك بكافة خيوط التسوية بيدها بعد إبعاد روسيا، ولا زالت عازمة على إبعاد الصين وأوربا واليابان عن أية مشاركة فعلية في هذه القضية.[1]

سيتم تناول مشاريع تسوية القضية الفلسطينية في قسمين:

الفرع 01: مشروع التسوية الأمريكي 1949 . 1986

في 20 أبريل 1948، قدم المندوب الأمريكي مشروع قرار بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، تتضمن عدة اقتراحات حول تولي الأمم المتحدة شؤون البلاد، وحيال ابتعاد الموقف الأمريكي عن فرض التقسيم أتهم الصهاينة مؤيد والتقسيم في الو م أ بالتخلي عنهم، حيث صرح ترومان: " أن الوصاية لم تقترح كبديل للتقسيم، ولكنها مسعى لملئ الفراغ الذي تركه انتهاء الانتداب ولنمو الخط، أصبح واضحا أن خطة التقسيم لا يمكن أن تنفذ بالوسائل السلمية، إذا أننا لا نستطيع فرض القرار على الفلسطينيين باستعمال القوات الأمريكية".[2]

وفي سنة 1949، في جزيرة رودس وقعت ثلاث اتفاقيات الهدنة بين مصر وإسرائيل في 24 فيفري 1949، وبين لبنان وإسرائيل في 23 مارس 1949، وبين الأردن وإسرائيل 03 ابريل 1949 وما بين سوريا إسرائيل 30 جوان 1949، بعدها تم إصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار رقم 302[3] لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى قد كانت الو م أ صوتت مع القرار وحثت جميع الأعضاء على تقديم مساعدات تطوعية.[4]

---

[1] أ هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1961، 1973 مركز الدراسات العربية، ط 2، بيروت، 1986، ص 26.

[2] . Richard stessems american zionism USF foreign poliay new york pagen press ; pp 202 – 203

[3] قرارات الجمعية العامة بشأن فلسطين والصراع الدورة الرابعة بتاريخ 08 ديسمبر 1949.

[4] هالة مسعودي، مرجع سابق، ص 28 – ص29.

خلال مرحلة 1949 إلى 1956، تمركزت نشاطات لجنة التوقيف الدولية خلال الأعوام سابقة الذكر، حول تحويل القضية الفلسطينية من قضية سياسية إلى قضية شعب، حيث قدمت الو م أ، مقترحات وخطط عرفت بخطة التطوير الاقتصادي للشرق الأوسط ونصت على:[1]

1.تعهد الو م أ بتقديم معظم نفقات البرنامج.

2.الطلب من إسرائيل إعادة مئة ألف لاجئ إلى بلاده، حيث قدم وزير الخارجية الأمريكي جورج مكفي مساعدات مالية وتكنولوجية إلى الدول العربية المرشحة لتوظيف اللاجئين بلا من إعادتهم إلى فلسطين لكن انتهت الخطة بالفشل والرفض من طرف الدول العربية.[2]

ثم جاء مشروع جون بلاند فورد في 1951 . 1952، لتوظيف اللاجئين المتضمن تأمين مبلغ 250 مليون دولار لتمويل برنامج لمساعدة حكومات الشرق الأدنى في إغاثة اللاجئين ، حسب قرار الجمعية العامة 513 دون الإخلال بأحكام الفقرة لكن أهداف هذا المشروع لم تتحقق الرفض الفلسطيني والعربي لمشاريع الحلول الإنسانية.[3]

تم مشروع جونستون 1953 – 1955 في فترة حكم إزنهاور، يقضي باستغلال المياه الأردنية للري وتوليد الطاقة لتوفير فرص عمل.

وقد قدرت كلفة المشرع بـ 121 مليون دولار، وقامة مؤسسة تشارلزمين الأمريكية الهندسية، بوضع مشروع التنمية الإقليمي لنهر الأردن واستهدف المشروع تصفية قضية الشعب الفلسطيني تصفية سياسية ورغم تلك المحاولات الحثيثة لفرض المشروع طوال السنوات 1953 –1955 إلا أنه

[1] هالة سعودي، المرجع السابق، ص 25.

[2] ميخائيل سليمان وأخرون، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، مركز الدراسات العربية، ط 1، بيروت، 1996، ص 75.

[3] الشرقاوي فواز حركة التحرير الوطني الفلسطيني 1965 – 1971 رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة،1974 ، ص 102.

فشل إذ رفضت لجنة الخبراء العرب والتي عارضت مبدأ تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا لأن معظم مياه هذه البحيرة يقع تحت سيطرة السلطة الإسرائيلية.[1]

لم تمل الو م أ من محاولات طمس القضية الفلسطينية، وتقديم برامج ومشاريع الإغراء، لتخول إلى قضية شعب فقط ففي 1955 تقدمت بمشروع دلاس 1955، حيث صرح هذا الوزير بضرورة التغلب على الخوف والوصول إلى شعور الاطمئنان بالمنطقة إذ لا يمكن أن يتحقق إلا باستعداد الو م أ للدخول في معاهدات رسمية لمنع أي عمل من قبل أي من الطرفين من شأنه تغيير الحدود بينهما.[2]

وهكذا كانت تهدف الو م أ إلى حماية إسرائيل وعدم تغيير حدودها تطبيقا لبيان الثلاثي الصادر عن الو م أ فرنسا وبريطانيا.

الفرع 02: مشاريع التسوية الأمريكية بعد حرب 1967

قامت السياسة الأمريكية بعد وقف إطلاق النار في حرب جوان 1967 على ضرورة التوصل إلى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وليس مجرد العودة إلى ترتيبات الهدنة التي اتخذت سنة 1957، إذ نظرت الو م أ لأن التسوية يجب أن تأخذ صيغة عقابية للعرب ليس فقط في هزيمتهم في الحرب لكن أيضا لإقناعهم بعدم جدوى الاعتماد على مساعدة السوفييت خلال الأعوام من 1969 وحتى 1973، دخلت السياسة الدولية مرحلة الوفاق بين القوتين العظميين، وكان لسياسة الوفاق انعكاسات على مسار الصراع العربي الإسرائيلي إذ عقد اجتماع القمة الأمريكية الروسية في ماي 1972 قد أقر تطبيق مبدأ التسوية السياسية وتحقيق حالة من الاسترخاء العسكري في المنطقة، وكان ذلك من الأسباب التي أدت بكل من مصر وسورية إلى خوض حرب جديدة حتى يمكن تحريك القضية من حالة الجمود التي وصلت إليها.[3]

[1] الشرقاوي فواز، المرجع السابق ص 102.

[2] هالة سعودي ، المرجع نفسه، ص 26.

[3] الشرقاوي فواز، المرجع السابق، ص 102.

إذا أحرزت القوات العربية انتصارات تلوى الأخرى على الإسرائيليين باسترداد الأجزاء سورية محتلة، فتدخلت الو م أ بالتنسيق مع روسيا بالقرار 340 / 1973 المصدر من مجلس الأمن، بعدم التزام إسرائيل لوقف إطلاق النار، ليتم الموافقة عليه من طرف مصر وسوريا والأردن وإسرائيل وبدء المفاوضات من قبل الأطراف المعنية.

وقام هنري كستجر بجولات للعواصم العربية وتمكن بحضور قائد قوات الطوارئ الدولية من توقيع اتفاقية لفصل القوات سنة 1974 وخلال عام 1975 أعلنت بعض وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لمنظمة التحرير الفلسطينية صفة العضو المراقب، في حين تعهدت الو م أ لإسرائيل في سبتمبر من نفس السنة بأنها لن تعترف بمنظمة التحرير ولن تتفاوض معها.[1]

وفي سنة 1975 قدم الرئيس الأمريكي كارتر مشروعه الثاني لتسوية الأزمة في الشرق الأوسط من أهم ما في مبادئه أن الفلسطينيين يجب أن يكون لهم وطن والذي سيأخذ شكل كيان مستقل أو كجزء من الأردن إنشاء منطقة منزوعة السلاح يبلغ عرضها10كلم 2.

تعود الجولان إلى سوريا ويتم إخلاؤها على ثلاث مراحل خلال عامين بعد توقيع الاتفاق.[2]

وبالرغم من إعلان جيمس كارتر في الجمعية العامة 1977 أن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن إسرائيل غير قابل للنقاش وبأنها لا تلتزم فرض أي تسوية سلام على إسرائيل، وبأن قرار مجلس الأمن 242 لم يزل يشكل الأساس للسلام.

المطلب الثالث: ضمان أمن إسرائيل

صرح الرئيس كارتر عام 1977 إن علاقاتنا بإسرائيل ذات طابع خاص أصلا يمكن لأحد على وجه الأرض، أن يشك في التزاما تجاه منطقة الشرق الأوسط هو ضمان أمني إسرائيل وحقها

[1] ميخائيل سليمان، المرجع نفسه، ص 75.

[2] هالة سعودي، المرجع نفسه، ص 26.

في البقاء الدائم في العيش في سلام، وأيضا من صرح به المسئولون الإسرائيليون أنفسهم فقد صرح رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابيف، أمام جلسة مشتركة في الكونغرس الأمريكي في 1994.

"نحن ندين لكم بأكثر من الشكر"، وشدد رابيين موجها ملاحظاته إلى شعب أمريكا الرائع على أنه ما من كلمات يمكنها التعبير عند امتنانا لدعمكم السحب وتفهمكم وتعاونكم.[1]

إن الالتزام الأمريكي بضمان إسرائيل ليس نابعا من كون إسرائيل تمثل حامية المصالح الأمريكية في المنطقة فحسب، بل إن السبب الحقيقي وراء الالتزام هو حسن استغلال جماعات الضغط الصهيونية لطبيعة النظام السياسي الأمريكي لإنتاج سياسات تأخذ المصالح الإسرائيلية بعين الاعتبار في المقام الأول حتى لو اقتضى الأمر أحيانا التغاضي عن المصالح الأمريكية الحقيقية.[2]

ذلك فضلا عن إقناع الشعب الأمريكي بأن التزامنا أبدي يقع على الأمريكيين في الدفاع عن أمن إسرائيل.[3]

لقد مارست الإدارة الأمريكية ضغوطا على الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة وعلى الدول الكبرى في مجلس الأمن للتصويت لصالح مشروع التقسيم عام 1949، وهي التي أسرعت للاعتراف بدولة إسرائيل بعد إحدى عشرة دقيقة من الإعلان عن قيامها، وهي التي ساعدت إسرائيل بكل مقومات القوة (الاقتصادية والعسكرية والبشرية)، وأمنت لها الحماية السياسية حتى باتت، إسرائيل في إدراك القيادات الأمريكية تمثل قيمة ومصلحة إستراتيجية لا تقل أهمية عن باقي مصالحها الحيوية والإستراتيجية الأخرى في العالم، ولقد أصبحت إسرائيل في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، تمثل قاعدة عسكرية أمريكية متقدمة في الوطن العربي، ويمكن استعمالها لحماية أبار النفط في الحالات الطارئة، وقاعدة انطلاق لتدمير المناطق الصناعية في جسرها الذي يربط بين

[1] حافظ زياد رياح التغيير في الوطن العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط 1، 2014، ص 311.

[2] محمد يوسف عمر، الأمن القومي العربي، عقيدة الجهاد والإستراتيجية العسكرية في الإسلام، دار الراية للنشر والتوزيع، ط 1، 2009، ص 64 – ص 65 – ص 66.

[3] عمار بن سلطان، المرجع نفسه، ص 16.

المنطقتين الإفريقية الأسيوية وقوة محلية لتأديب الأنظمة العربية الرافضة "للهيمنة الأمريكية" على الوطن العربي.[1]

وأداة عسكرية للتصدي لحركة التحرير العربية والحيلولة دون تحقيق أهدافها الوحدوية، وهي حركة عنصرية مشاغبة في وجه حركة النهضة العربية المعاصرة.

لذلك فإن التحيز الأمريكي المستمر لصالح إسرائيل على حساب الحقوق المشروعة للأمة العربية، ويجد مبرراته السياسية والعقائدية لدى صانعي السياسة الخارجية الأمريكية في تلك الوظائف المتعددة التي تقوم بها إسرائيل في الوطن العربي، وليس فقط نتيجة لوجود لوبي صهيوني يؤثر في صنع السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي كما تبرره بعض المقولات. [2]

كما عارضت الو م أ قيام دولة فلسطينية مستقلة حيث إن اعتبارات التوازن الإقليمي بين إسرائيل وبين الدولة الفلسطينية كانت تقتضي انحياز الدولة الفلسطينية إلى جانب الإتحاد السوفياتي، مما كان يعني إيجاد قاعدة لنفوذ الشيوعي على حدود كل من إسرائيل والأردن وهما حليفان تقليديان للو م أ في المنطقة، مما يعني تعريض المصالح الأمريكية في المنطقة للخطر.[3]

ولهذا السبب يهدف الأمريكيون إلى أن تنشأ الدولة الفلسطينية متحدة مع الأردن بحيث يتيح ذلك للأردن الإشراف على السياسة الخارجية للدولة الجديدة، فيحول ذلك دون انحيازها للقوى الراديكالية من ناحية، ودون تعريض أمن إسرائيل للخطر من ناحية أخرى.

إن أي مراجعة عملية لتصريحات الرئيس الأمريكي وصناع القرار في الآونة الأخيرة مع مراقبة حثيثة لأنماط العلاقات العربية ، خاصة بعد انتفاضة الأقصى يشير إلى أن مسالة النفط لم تعد الحلم الكبير بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لأنها تحصل على هذا النفط بالطرق المريحة، حيث

[1] محمد يوسف عمرو المرجع نفسه، ص 66.

[2] عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص 17.

[3] حافظ زياد، المرجع نفسه، ص 31

أن الدول المصدرة لا تستطيع أن تبقى على قيد الحياة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بدون عوائق النفط[1]، وإن مسألة المحافظة على الوضع الكائن يثير الكثير من التساؤلات حول علاقة الأنظمة العربية مع الو م أ والتي تتلخص أهميتها في النفط وزعزعة هذه الأنظمة وحماية إسرائيل كحليف إستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط من أي خطر عربي أو خارجي قد يهدد وجودها.

[1] حافظ زياد، المرجع نفسه، ص 312.

خلاصة :

أن الإداراة الأمريكية تسعى إلا تجميد المنطقة العربية وعزل سياساتها من خلال منع إمتلاك الأسلحة المتطورة.

و التدخل في القضية الفلسطينية لدعم حليفها الاستراتيجي اسرائيل ، وجعلها قضية فلسطينية اسرائيلية اضافة الى خلق اعذار الامن والديمقراطية لبسط نقوذها في المنطقة العربية عن طريق مشروع الشرق الأوسط الكبير .

الفصـــــل الثالث:

نموذج من التدخل الأمريكي في المنطقة العربية وآليات مواجهته

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للعراق

يعد الفراق في المقدمة الدول العربية العنيدة التي قدرتها أن تدفع ثمن النظام العالمي الجديد من خلال ترضعها لأبشع صور والتدمير من طرق القطب المهني في العالم التي لم تتوازن في استغلال فرصة انعقاد الإتحاد السوفياتي ثم انهياره للثائر من العراق بواقيته الخاصة.

المطلب الأول: الموقع الإستراتيجي للعراق

تقع العراق في جنوب غزة قارب قارة أسيا ويحتل القسم الشمالي من الموطن العربي تحده تركيا من الشمال وإيران من الشرق وسوريا من ولأردن من الغرب والخليج العربي والكويت والمملكة العربية السعودية من الجنوب حيث يقع بين دائرتي عرض" 20"295 درجة شمالا "50"22"37 شمالا وبين خطي طول °45 °38 شرقا كما تبلغ حدوده البرية نحو 3500كلم في حين تبلغ الحدود البحرية 60كلم مساحته 447.000كلم.[1]

تعد العراق دولة برية مغلقة فليس له سوى إطلالته المحدودة جدا على الخليج عبر شط العرب،فالعراق منطقة انتقالية بين المناخ الصحراوي ومناخ البحر الأبيض المتوسط،لذا فإن أمطاره قليلة،ومتغيرة في كميتها ومواسمها مما صعب الاعتماد عليها في الزراعة بالإضافة إلى جفاف المناخ وارتفاع درجة الحرارة في الصيف، وانحصار الزراعة على ضفاف الأنهار المنبسطة والواطئة خاصة نهري الدجلة والفرات اللذان يشكلان شريان العراق ويبلغ طوله حوالي 15كلم وعرضه 2كلم ينبعان من هضاب أرمنييا وكوردستان ويلتقيان في القرنة محافظة البصرة.[2]

[1] عاطف السيد.الغزو الأمريكي البريطاني للعراق مارس2003 دراسة سياسية إستراتيجية،المكتبات الكبرى 2003،ص9

[2] رضا محمد السيد سليم،الجغرافيا السياسية للعراق دراسة في المحددات المكاتبة لوظائف الدولة ،رسالة مقدمة للحصول على الماجستير في الأدب من قسم الجغرافيا،الزقازيق (مصر) يناير 2008،ص89.

هناك تفاوت في تساقط الأمطار بين الشمال والجنوب خاصة لأن المنطقة الجبلية والشبه الجبلية في شمال تعتمد على الزراعة ،القمح،الشعير،لكثرة تساقط الأمطار، وينقسم العراق إلى قسمين العراق الأعلى والعراق الأدنى اشد حرارة أكثر رطوبة من العراق الأعلى.[1]

لذا فإن سمات العراق جغرافيا أثرت على أحواله الاقتصادية والاجتماعية حيث انكمشت الأنشطة الاقتصادية المعتمدة على البحر كالصيد وصناعة السفن والنقل البحري كما أن طبيعة المناخ الجاف السائد بالعراق حدد بدوره الزراعة التي تمركز على ضفاف الأنهار التي أثرت سلبيا على النشاط الزراعي في العراق أما بالنسبة للتضاريس فهناك ثلاث أقسام هي:

أ-السهل الحسوني: الذي يقع في وسط وجنوب العراق ويحيط بنهري الدجلة والفرات. [2]

ب-الهضبة الصحراوية: حيث تحتل القسم الغربي من العراق وتمثل 59,5% من مساحة العراق، ويتميز بوجود منخفضات وأودية عديدة وتلال قليلة وكثبان رملية،إل أن أجزاء الهضبة الصحراوية الخمسة تختلف عن بعضها البعض.[3]

ج- المنطقة الجبلية:تقع في الشمال الشرقي والقسم الشمالي من العراق وهي عمق نهر الدجلة بحوالي 70%وهي منطقة غير متجانسة من حيث تضاريسها فهي تختلف في ارتفاعها وشكل وحجم جبالها وسهولها وأوديتها والظواهر الطبيعية الأخرى، وتنقسم المنطقة إلى قسمين منطقة شبه جبلية ومنطقة جبلية عالية.[4]

المناخ:يتميز مناخ العراق بأن الرياح السائدة تختلف في الصيف عن الشتاء، ويعد جنوب

العراق من أشد جهات العالم حرارة في فصل الصيف وأطول باقي الفصول، إذ هناك ثالث

---

[1] عاطف السيد المرجع نفسه ص10

[2] عاطف السيد،المرجع السابق،ص9.

[3] خطاب صكار،جغرافيا العراق أرضا يكانا وموارده الإقتصادية ،بغداد،دار الحكمة للطباعة والنشر،1999،ص34

[4] عاطف السيد،المرجع نفسه،ص13ص

أقاليم مناخية في العراق يمكن التمييز بينها هي.[1]

أ–إقليم المناخ الصحراوي الحار: ويسود ضمن حدود السهل الفيضي والهضبة الصحراوية

ويحتل نحو 70% من المساحة.

ب– إقليم مناخ الاستبس: في مقدمات الجبال العالية أو المنطقة شبه الجبلية ويحتل نحو18% من المساحة.

ج–إقليم مناخ البحر المتوسط: ويسودفي شمال شرق العراق في المنطقة الجبلية ويحتل

نحو12% من المساحة.[2]

المطلب الثاني: الأهمية الحضارية للعراق

يتميز العراق بتنوع وتعدد بنياته، ففي سهوله وأوديته مارس السكان منذ القدم الزراعة كما توجد البيئة الصحراوية ،التي تصلح لرعي الأغنام والإبل، كما تنتشر حرفة الرعي على جوانب الجبال،أما بالنسبة للمدن العامرة في بغداد والبصرة والموصل ويمكن أن تميز بين المجتمع العراقي في ثلاث أقسام:[3]

1. البدو:أم خاصية تميزهم هي المحافظة على العادات والتقاليد وتنقسم إلى عشائر ترتبط روابط القرابة،ويخضع أفراد العشائر لشيخ القبيلة وسمتهم الأساسية هي التنقل و الترحال وترفض هذه القبائل القوانين و دفع الضرائب، و بعد الإستقلال حاولت حكومة العراق فرض السيطرة التامة عليهم و لجأت الحكومة للجيش لإخضاعهم بعد الثورة التي قاموا بها 1935م و أخذت تشجعهم

[1] خطاب صكار،المرجع السابق،ص34

[2] حسن جوهر مرسي أبو الليل،العراق دار المعارف، القاهرة،1966 ، ص56.

[3] حسن جوهر مرسي أبو الليل ، المرجع السابق ص 37

على الزراعة، كما أنه هناك مجموعة من القبائل العربية التي تستقل على ضفاف كنهري الدجلة والفرات و يكسبون قوتهم من الفلاحة الأرض و تربية الماشية و السمك.[1]

2. المزارعون: يشتغلون حوالي 80% من سكان العراق في الزراعة ومنذ قيام النهضة الحديثة أدخلة إصلاحات زراعية واسعة، وخلال عامي 1936 ،1950 أصدرت الحكومة العراقية قوانين من أجل إصلاح وتنظيم الشؤون الزراعية ،مما أدى إلى زيادة دخل الفلاح وارتفاع قيمة الأراضي، أصبحت تستغل طوال العام بعدما كانت موسمية.[2]

3. سكان المدن: عملت الحكومة العراقية على الاهتمام بشؤون المدن وتحسين أقوالها وعملت على نشر التعليم الذي من خلاله تكونت الأحزاب ومنذ ثورة جويلية1958 شمل الإصلاح،مختلف النواحي النشاط في المدن العراقية ،التي أصبحت مراكز قوة للنشاط العلمي، والاقتصادي، وكثرة الهجرة من الريف إلى المدينة ،هذه المدن هي بغداد، البصرة، الموصل الكوفة، كركوك، أربيل.[3]

كما يتميز العراق بالعددية الإثنية والمذهبية واللغوية والثقافية فتوجد فيه خصوصيات اجتماعية مختلفة ويرجع ذلك إلى طبيعة تكوين العراق الحديث.

حيث تعتبر القومية العراقية من الأغلبية الساحقة في البلاد بل يعتبر الكرد القومية الثانية، ثم التركيين والمسحيين من الكلدان.

النساطرة والأرمن وأقلية من اليهود، وتعتبر اللغة العربية هي التلغة الرسمية في العراق التي تستخدم فيه لغات أخرين كالكردية وهناك التركمانية والسريانية، أما من حيث الإثبات العرقية فيتشكل بنسبة تصل إلى 75%والأكراد المسلمون 97%من السكان، ويتألف العراق من 18

[1] عاطف السيد ، المرجع نفسه، الصفحة 16.

[2] محمد عمر مولود،الفدراليةوإمكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجا) مجد المؤسسات الجامعية للدراسات وللنشر والتوزيع ، بيروت 2009،ص339، 342

[3] عاطف السيد ، المرجع نفسه، الصفحة 16.

محافظة إدارية غير أن المسلمين ينتمون إلى مذهبين السني والشيعي حيث تبلغ نسبة الشيعية 60% والسنة 22% والأكراد والتركمان والعنصر الكردي والتركماني من أهل السنة.[1]

إن العراق الحالي يعتبر من ضمن أول المناطق الحضارية التي نشأت فيها الحضارة إذ بدأتأسيس مجتمعات في منطقة ما بين النهرين عندما بدأ الناس يستوطنونها منذ حوالي ستة آلاف سنة، ويعتبر السومريين أول من استوطن المنطقة، ثم الحضارة البابلية، ثم الفرس ثم اليونان ثم ألسكندر الأكبر في الفترة التي سبقت الإسلام.

وصل الإسلام إلى العراق في عصر الخليفة عمر بن الخطاب، تأسست في الخلافة العباسية و أصبحت مركز ثقافي مهم وبالذات في أيام الخليفة هارون الرشيد.

كان أهم حدث طرأ على حضارة بلاد الرافدين وهم الغزو الماغولي وسقوط الخلافة العباسية 1258، بحيث قبلها تعرض لعدة غزوات من طرف السلاجقة والفرس ثم المغول.

ثم استولى عليها العثمانيين سنة 1538 وقسموها إلى ثلاث ولايات (بغداد، البصرة، الموصل)، ثم عاد الإيرانيون لحكمها سنة 1623 وبعدها العثمانيون إلى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1919.[2]

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي.[3]

يمثل القرن العشرين البداية الحقيقية للعراق الحديث وتشكيل طبقات وفئات اجتماعية جديدة أنظمة حكم حديثة وماطرأ من تغيرات في القيم السيسيولوجية والفكرية والثقافية التي إنعكست على الوجود الاجتماعي ومن ثم في الوعي بكل تجلياته.

[1] محمد عمر مولود ، المرجع السابق ، ص342

[2] حسن جوهر مرسي، مرجع سابق، ص 56.

[3] بلقيس محمد جواد، قراءة في تأسيس الدولة العراقية 1921 ، الأهداف والنتائج ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ص21.

في عام 1921 تم تنصيب الملك فيصل مكا على العراق وعمل على تأسيس الجيش العراقي الحديث وإنشاء الكلية العسكرية 1925 وتقدم التعليم واستغلال الآبار والاهتمام بالزراعة والصناعة كما سمح بإنشاء التي تساعد على تطور الديمقراطية في البلاد.[1]

ومع بداية 1932 وقع الملك فيصل معاهدة مع بريطانيا لإعلان استقلال العراق وإعفاء الالتزامات التي كانت على بريطانيا بحكم الانتداب وكذلك دخول العراق عصبة الأمم وبعد وفاته خلفه ابنه غازي الذي حكم العراق ست سنوات إذا توفي سنة 1939، حيث أن في عهد فيصل الثاني بلغت العراق درجة ملحوظة من التقدم وفي سنة 1941 قامت ثورة رشيد الكيلاني والذي انظم إليه معظم الجيش واستولى على الحكم وهنا ا لعراق علاقته مع بريطانيا ، ولم تستمر الثورة سوى شهر واحد بعدها انظم العراق إلى جامعة الدول العربية1945، وفي سنة 1955انضمة العراق إلى الحلف العسكري الذي سمي بحلف بغداد.[2]

وفي14جويلية 1958 ، أنت الثورة الحكم الملكي في العراق وقتل الملك فيصل والوصي عبد الإله ونوري السعيد وعدد آخر من الوزراء وقيادة الجيش، بقيادة عبد الكريم بلقاسم وتم الإعلان عن قيام الجمهورية العراقية ، لكن انفرد بلقاسم بالحكم بعدها وقام باعتقال وإعدام لكل من دبر له الاغتيال في 03 نوفمبر.[3]

في8 فيفري1968 وقعت ثورة قادها الجيش العراقي ، ثورة 14 رمضان تم فيها إنهاء حكم بلقاسم وخلفه عبد السلام عارف اي أصبح رئيسا للعراق غير أنه لم يلبث في الحكم طويلا لأنه سقط هو الأخر في انقلاب قاده حزب البعث في 14 جويلية 1968 قاده أحمد حسن البكر وصدام حسين الذي يتولى الحكم فيما بعد.[4]

---

[1] بلقيس محمد جواد ، المرجع السابق ، ص21

[2] خميس هاشم، الدولة العراقية نشوءها ومراحل تطورها الجغرافية السياسية رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون والعلوم السياسية في الأكاديمية العربية في الدنيمارك، 2011، ص29

[3] محمد عمر مولود ، المرجع نفسه ،ص 342، ص343

[4] خميس هاشم عبد الإله الجنابي ، المرجع السابق ص30

فقاموا بعمليات تطهير وإزاحة شملت قادة الانقلاب العسكري من غير البعثيين ونجح محور التكريتيون في إزاحة حضورهم من داخل الحزب ، أولا ثم إخضاع منافسهم ثانيا باستخدام أساليب متنوعة مثلا لاستيعاب، الإدماج، القهر، القمع، حيث كان يرجي للاحتكار الكامل للسلطة بحيث أصبحت المواقع الحيوية للدولة مقصودة على البعثيين، وكان أحمد حسن البكر رئيس لمجلس قيادة الثورة ثم أصبح حماد وزيرا لدفاع أما باقي المناصب كانت للأصدقاء والمقربين والموالين لهم والأنساب.[1]

وفي جويلية1979 ، استقال أحمد حسن البكر ليتولى صدام حسين

الحكم في العراق أصبح رئيسا للجمهورية ،والقائد الأعلى للقوات المسلحة أمينا عاما لحزب البعث ورئيس مجلس القيادة وأخذ دورا بارزا كشخصية رئيسية وتثبت سلطانه قام بالقضاء على أحداث المعارضة بحصر السلطات الثلاث (التنفيذية التشريعية القضائية) بيده وبسرعة أصبح مهندس السياسات العراقية الخارجية وممثل العراق في جميع المواقف الدبلوماسية ،وكانت حالة الطوارئ المعلنة وعدم وجود دستور دائم قد أعطى للنظام فرصته للتحكم في كافة المؤسسات من خلال الأجهزة الأمنية والعيون المنتشرة، حيث كانت آليات عمل وفكر صدام حسين مبنية على حكم الحزب الواحد والعشيرة الواحدة والعائلة الواحدة.[2]

وفي سنة 1980 دخل صدام حسين حربا مع إيران استمرت 8 سنوات كانت نتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كارثية، حيث جعلت العراق على بعد خطى قليلة للخروج من قائمة دول العالم الثالث.[3]

[1] رأفت الشيخ ، تاريخ العرب المعاصر ، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية ،1996، ص52-53

[2] عاطف السيد، المرجع السابق، ص9.

[3] فاضل رسول، العراق بين أسباب أبعاد النزاع ،صدر عن المعهد النمساوي للسياسة الدولية، دط، دس، ص9.

وغذت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل هذا الصراع وزودته بالأسلحة، وخرج منتصرا في حربه مع إيران ويمتلك سلاحا متطورا وبخيرة عسكرية ليدخل بعدها في الحرب مع الكويت التي أدخلته في دوامة من المشاكل انتهت سقوط النظام.[1]

[1] فاضل رسول، المرجع السابق ص9.

المبحث الثاني: الغزو الأمريكي للعراق ونتائجه

المطلب الأول: التحالف الأمريكي البريطاني لغزو العراق

في 20 مارس 2003انتهت حرب الكلمات والمعارك الدبلوماسية وبدأ حرب القبائل والصواريخ والأسلحة الذكية عرفت بعملية حرية العراق فمنذ انتهاء المدة الزمنية دقت صفارات الإنذار في بغداد معلنة بدء غزو العراق في فجر 20 مارس ، حيث تقدمت القوات البرية الأمريكية والبريطانية، إلى جنوب العراقي وبدأت عملية الغزو بمحاولة محدودة لقطع نظام صدام حسين حيث، سقطت طائرة ف117 وأربع قنابل رنة كل واحدة منها 2000 رطل على هدف بغداد في محاولة غير ناجحة لقتل صدام حسين.[1]

كما تزامن ذلك مع إطلاق 40 صاروخ من طراز توماهوك كروز من السفن الحربية المرابطة في مياه الخليج[2]

وكانت النقاط المركزية الأولية للحرب البرية حقول النفط في الرميلة ومصبات النفط في شبه جزيرة الفاو وبعد إكمال القوات البريطانية والأمريكية السيطرة على المدن وتأمين طرق مواصلاته بدقة وتوجه القوات الأمريكية في معركة لغزو بغداد والسيطرة عليها من الاتجاهات الأربعة، استندت على العملية الهجومية على إستراتيجية الصدمة والرعب مستغلة أحداث التقنيات العسكرية والتكنولوجية والتزامن بين الهجوم البري والجوي.[3]

وبعد توقف للحرب لمدة 3 أيام جراء العواصف الرملية من28 ،30 مارس مكن القوات العراقية من استعادة أنفاسها.

لكن في 4 أفريل تمكنت القوات البريطانية من غزو البصرة وفرض سيطرتها عليها وتقنت القوات العراقية المدافعة في منطقة البصرة ، كما تمكنت القوات البريطانية من إحكام سيطرتها

---

[1] مصطفى علوي، الغزو الأمريكي للعراق بين القوى الساحقة والرؤية الفاسدة، شؤون عربية، العدد 114، 2003، ص15.

[2] خليل حسين ،النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية ، دار المنهل اللبناني ،بيروت ،2009 ،ص440 ،439

[3] جورج القدم انفجار المشرق العربي من تاميم قناة السويس إلى غزو العراق 1986– 2003 ترجمة محمد علي مقلد ،دار الغرابي ،بيروت ،2006،ص568

على المناطق المحيطة بها وبعد استقرار الوضع تقدمت إلى منطقتي العمارة ومطار بغداد الدولي.[1]

لكن في 09 أفريل استقبلت القوات الأمريكية بهتافات وعلى مرأى من العالم عبر شاشات التلفزيون ،أسقط العراقيون تمثال صدام حسين وأعلن بذلك نهاية حكم الزعيم صدام ، إذا أمر انتهاء النظام سقوط العاصمة بغداد.[2]

الأسلحة المستخدمة: استخدمت القيادة العسكرية الأمريكية بالتحالف مع القوات البريطانية في غزوها للعراق ترسانة من الأسلحة الجوية والبرية والبحرية والموجهة بالأقمار الصناعية من أهمها:

1. مروحية الأباتشي (AH-66) هي المروحية الرئيسيةللقتال وتستخدم سائقها صور
2. فيديو عن طريق الاستشعار الحراري لتحديد أهدافهم
3. طائرة E3-awacesأهم ما تميزها وجود رادار على سطحها senty
4. قاذفة القنابل B-1B حيث تعتبر العمود الفقري الحديث لقاذفات القنابل الأمريكية طويلة المدى والفائقة السرعة
5. طائرة Be spirit steathمن قاذفات بعيدة المدى تملك معدات إلكترونية لايمكن رصدها
6. طائرة الحصن الجوي B-52 قاذفة بعيدة المدى للقنابل النووية
7. طائرة JAGAVR، القاصفة المقاتلة
8. صاروخ ذكي مضاد للدبابات BAT
9. سفن إسناد برمائية
10. قنابل امتصاص الأكسجين BLV-118Bفي المناطق المغلقة.[3]

---

[1] إدريس لكرني ،التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر (من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق) المطبعة الوراقة الوطنية مراكش ،2003 ،ص185

[2] عاطف السيد، المرجع نفسه، ص111.

[3] حسام سويلوم، الأسلحة والذخائر الذكية المستخدمة في حرب العراق ،السياسة الدولية العدد 152 ،المجلد38 أفريل، 2003، ص300 ، ص302 .

المطلب الثاني: خلفيات امتلاك العراق للأسلحة النووية

بقي برنامج العراق النووي موضع دولي خلال سنة 2002 وكانت التساؤلات الرئيسية عما إذا كان العراق قد انهمك في أنشطة محظورة ذات صلة بالأسلحة النووية منذ انسحاب مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من البلد في سنة 1998 ومن مدي اقترابه من مرحلة حيازة أسلحة نووية. [1]

وكان ملف خاص ببرامج أسلحة الدمار الشامل العراقية صادر عن مؤسسة أبحاث في المملكة المتحدة سبتمبر 2002 ،قد توصل إلى قناعة بأن ليس هناك دلائل على أن العراق قادر عن بناء مشاءات لإنتاج مواد انشطارية بكميات كافية لصنع أسلحة نووية. [2]

ويرجع أن يحتاج إلى سنوات عدة ومساعدة أجنبية كبيرة كي يحقق ذلك لكن إذا ما تم الحصول على مواد انشطارية من مصادر أجنبية ،فإن ما لدى العراق من الخبرة والبيانات التصميمية ما يمكن أن تسمح له بجمع أسلحة نووية في غضون أشهر. [3]

بإمكان العراق إنتاج سلاح نووي في غضون سنة واحدة.

وإلى غاية 198 توقف عمل مراقبة التفتيش الدولية للمنشآت العسكرية العراقية ،إلا أنه في 17 ديسمبر 1997 ،صدر القرار 1284 وهو القرار أكثر خطورة بعد القرار 686 لعلم1991 ،وبعد ما تم سحب النخبة أنيسكوم لكن العراق قابلت قرار 1284 بالرفض وعدم السماح للجان بالدخول للقضاء على الأسلحة النووية أو نزعها[4]

[1] أبو بكر الدسوقي، العراق والعقوبات الذكية ، السياسية الدولية ،العدد 145، 1999،ص151،ص152

[2] ممدوح حامد عطية ،أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقين، دار الثقافة للنشر القاهرة، 2006، ص62.

[3] محمد الهزاط ،الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في العالم بعد الحرب الباردة ،مجلة الشؤون العربية ،العدد144، 2003،ص173.

[4] أبو بكر الدسوقي ، المرجع السابق ،ص151 ،ص152

لتأتي أحداث 11 سبتمبر 2001 لترى الو.م .أ الذريعة أما مها بفتح الحرب أمام الإرهاب ،بضرب نظام صدام حسين ، حيث قدم بول ولفوتير الحجج العسكرية لتبرير عملية غزو العراق بدلا من أفغانستان.

وبحجة عدم استجابة العراق للقرار 1441، الذي اتخذته الو.م.أ ورقة ضاغطة على مجلس الأمن بالرغم من ملخص تقرير البرادعي أنشطة الوكالة الدولية في العراق طبق للقرار 1441، ولاحظ أن مكتب التحقيق النووي في العراق نقد ما مجموعة 139 عملية التفتيش المفروضة على مواقعة ، وخصوصا المنشآت الصناعية أو التابعة للدولة[1]

المطلب الثالث: نتائج الغزو الأمريكي للعراق 2013

تمثلت نتائج الغزو وآثاره على كلا الطرفين العراقي والأمريكي :

1-نتائج الغزو على الطرف العراقي:

من الناحية البشرية استعملت الو.م.أ في حربها على العراق أسلحة محرمة دوليا مثل أجهزة حارقة (MK-77) وهي نوع من سلاح النابالم الذاخرة الفسفورية البيضاء في الأماكن المكتظة بالسكان المدنيين حيث تلتصق مواد هذه الأسلحة بالجلد وتحرقه حتى الموت ،هذا إذا ما أدى إلى تزايد الإصابات بالسرطان وحالات المواليد المشوهة .

حيث قدر عدد القتلى حسب دراسة جامعة هولكنز بين عامين (2003و2006) حوالي 655 ألف قتيل نأي بمعدل 94 قتيل يوميا، كما تؤكد بعض المصادر أن نصف الذين قضوا في المستشفيات العراقية كان يمكن إنقاذهم فيما لو توفرت لهم ظروف صحية مناسبة[2]

[1] قرار 1441 يقضي باستخدام كافة الوسائل الضرورية لإستعادة السلم والأمن الدوليين بسبب ضغط روسيا وفرنسا ثم حذف كافة الوسائل الضرورية ، وأعطى هذا القرار ما سماه بالفرصة النهائية للعراق ليفي بالتزاماته بخصوص نزع السلاح

[2] حمد غزو عبد القادر ناجي ،انهيار الوحدة الوطنية في ظل حكم صدام حسين [دن] [دس] ،ص275 ،276.

وأكدت إحصائيات مستندة إلى مسح قبل وبعد غزو العراق 2003 منشورة ضمن إحصائيات 8 أفريل أن عدد القتلى المدنيين الذين ثبت وفاتهم بوثائق شهادة الوفاة هم 14990 لغاية 2008. [1]

ومن الناحية الثقافية والاجتماعية، يستدعي سقوط بغداد الثاني 2003 في يد الغزاة الأمريكيين من الذاكرة ،استرجاع بغداد على يد المغول 1258 وفي أعقاب سقوط بغداد استبيحت ونهبت متاحف بغداد والموصل وكركوك والبصيرة وجامعاتها وحضارة خمسة آلاف عام.[2]

يقول أحد خبراء المتاحف العراقية، أن المتاحف تعرضت لثلاثة أنواع مختلفة من السرقة وهي أعمال التخريب والنهب الفردية وسرقات لقطع أثرية محددة بتكلفة من عصابات إجرامية وذلك بدوافع دينية وتحريض سياسي ،واهم هذه العمليات الهجوم الذي قام به 200 مسلح بمدافع رشاشة في مدينة نمرود الأثرية ومتحفها في نينوي شمال بغداد وعقب محتوياته كان هدف الو.م.أ هو محو الحضارة العراقية وإفراغ الخزينة الثقافية للعراق ،حيث قامت بأكبر عمليات النهب المنظمة.[3]

جراء الأوضاع اللاإنسانية التي تعرض لها الشعب العراقي من جراء الغزو هجر من العراق 2,4 مليون، 2مليون إلى مناطق داخل العراق ،و2مليون إلى كل من سوريا والأردن بالدرجة الأولى وكذلك مصر ولبنان، كما كان هناك طلب اللجوء إلى الدول أجنبية (كندا،أستراليا،السويد) وعددهم 4575عراقيا، هذا فضلا عن الإعتقلات والتعذيب في السجون والإعتداء إلى الآباء والأمهات والأطفال،وقد صرح سكرتير عام جمعية رعاية الطفل العراقي السيد حسين جمعة أن 100 طفل تعرضوا للاغتصاب[4]

[1] مليكة قادري ،مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية للتدخل في العراق ،دراسة حالة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة العقيد الحاج لخضر ،باتنة ،2009،2008،ص156.

[2] محمد غرو عبد القادر ناجي،المرجع السابق،ص286،ص288

[3] أمل حمدي دكاك ،الإحتلال الأمريكي للعراق وانتهاك حقوق الأطفال العراقيين، دراسة ميدانية لعينة بحثية من الأطفال العراقيين اللاجئيين في دمشق،مجلة جامعة دمشق ،المجلد 26،العدد3،2010،ص11

[4] أمل حمدي كركوك،المرجع السابق،ص11،ص10

كما تم إغتيال الكثير من الكوادر العلمية في العراق من مدرسين وأساتذة جامعيين وأطباء وصحفيين وسياسيين وعامين وقضاة ،وإصابة إلى تعرضهم للاختطاف والاعتقال وهذا ما اضطر الكثير منهم إلى الهجرة خارج العراق ،حيث تم قتل أكثر من ألفين طبيب وغادر حوالي 12 ألف هذا ما أدى إلى إضعاف أنظمة التعليم والقضاء والرعاية الصحية في البلاد.

هذا كله أدى إلى تخبط الشعب العراقي في الفقر وانتشار الأمراض وانتهاك حقوقه نتيجة نشر الحرية والديمقراطية على الطريقة الأمريكية. [1]

ومن الناحية السياسية والإقتصادية باحتياج العراق واحتلال أرضه وإسقاط نظامه،تكون أمريكا قد حضت خطوطها نحو تفكيك الكيان العراقي وحل الجيش والشرطة وإنهاء الدولة وخلق فراغ سياسي حيث عمد مجلس الحكم الإنتقالى وإدارة الاحتلال بقيادة ريمير، باجتثاث حزب البعث من المجتمع العراقي حيث قدروا إلغاء وإبعاد قيادته عن السلطة.[2]

كما قسم بول بريمرر لمجتمع العراقي إلى طوائف وإثبات وذلك بتجديد 13 مقعد لشيعة ،و5مقاعد للسنة، و5مقاعد للكرد ،ومقعد واحد للتركمان ومقعد واحد للكلود والأشوريين.

كما برزت دعوات إشية وطائفية تدعوا إلى الحكم الذاتي ،وضفرت منافسة الحكم بين السنة والشيعة من خلال استقطاب الطائفة والعشائري مثل حكومة الجعفري والمالكي[3]

لقد ساهمت إدارة الإحتلال الأمريكي في تعميق الهوة بين العراقيين وزيادة انقسام التيارات والأحزاب عقائديا إلى اثبات ومذاهبي وطوائف والاقاليم التي تنتمي اليها افرادها.يؤكد الغزو الأمريكي للعراق أن هناك برامج وخطط إستراتيجية اقتصاد بالدرجة الأولى لدي اليمن المتطرف

---

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي ،المرجع نفسه،ص26.

[2] أمل حمدي كركوك ،المرجع نفسه ،ص12

[3] عبد المحسن شعبان ،الإحتلال الأمريكي للعراق، الحرب الأهلية هل يصبح الأمر الواقع واقعا،المستقبل العربي،العدد 336،فيفري2001،ص87

في الإدارة الإمريكية والشركات الإحتكارية فبمجرد السيطرة على العراق واسقاط نظامه استولت القوات العسكرية على جميع آبار النفط.

كما قامت بإغلاق العديد من المصانع والمعامل والورشات، بحيث بلغت نسبة المنشآت الصناعية التي تم توقيفها عن العمل 99% وسيبقى العراق يعاني من حالة الضعف الاقتصادي جراء العقوبات الاقتصادية والسيطرة على موارد النفط.[1]

وفيما يخص نتائج الغزو على الطرف الأمريكي فتمثلت من الجانب السياسي والإستراتيجي الذي لعب من خلاله الرأي العام دورا بارزا في توجيه سياسة الأمريكية إتجاه أغلب القضايا خاصة فيما تتعلق بالعراق الذي تحول إلى حرب استنزاف الأمريكيين ماديا وبشريا كما تراجعة شعبية جورج بوش لأنه فشل في العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق وهذا يعد تضليل الذي تعرض له الشعب الأمريكي .

حيث أعلن كل من فرانك هيلتس وآخرون محاكمة بوش الإبن بتهمة خيانة الأمانة وطلب بالكشف عن الأسباب الحقيقية التي إلى غزو العراق،بالإضافة إتهام الإدارة بسوء الإدارة لعملية الغزو.[2]

شكل الغزو الأمريكي فرصة ثمينة بالنسبة للمؤسسات العسكرية الأمريكية لتطبيق النظريات القتالية الحديثة ،التي عمل رامسفيلد على تطويرها اختصارا للجهد والوقت لأن الأسلحة الذكية التي توجد نحو هدف العدو وتوفر طاقة تدميرية تساوي عشرة أضعاف مايمكن للأسلحة التقليدية تحقيقيه.[3]
كما تم توظيف التطورات التكنولوجية في منظومة C4 TSR اعتمادا على الأقمار الصناعية والاتصالات وبثها بأسرع ما يمكن إلى مراكز القيادة والسيطرة والمحطات الأرضية ، مع استخدام الذخائر ذات الدقة المتناهية في إصابة الأهداف بتوجهها .

[1] مليكة قادري،المرجع نفسه ص201،ص202

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي،المرجع السابق،ص274

انتقد الديمقراطيون المعارضون والمؤسسات الحكومية الرقابية الارتفاع غير العادي للإنفاق العسكري 2003، وان الغزو الأمريكي للعراق يلعب دورا جوهريا فيم آل إليه الوضع الاقتصادي الأمريكي.[1]

كما عبروا عن قلقهم حيال العواقب الاقتصادية وخاصة في شأن التخفيضات في البرامج الاتحادية للرفاه الاجتماعي والاقتصادي وقد استبعدت الإدارة وجود قلق بشان العواقب الاقتصادية للعجز،غير أنه في أوائل سنة 2004 أعدت إدارة بوش خطة لخفض العجز بالسيطرة على الإنفاق على برامج أخرى غير العسكرية والأمن الداخلي وهكذا وعلى الرغم من أن المستويات الاتفاقية العسكرية يمكن أن تكون محتملة من الناحية الاقتصادية، إلا أنها قد تكون محتملة من الناحية السياسية.[2]

كما تؤكد احصائيات مارس 2008، ان عددقتلى الجنود الأمريكيين منذ غزو العراق قد وصل إلى 4119 قتيلا،و30349 جريحا وتشير ذات الاحصائيات أن عدد قتلى الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية قد وصل 314 قتيل معظمهم من الجنود البريطانيين ،33 إيطالي 16 أوكرنيا،17 بولندي،13 بلغاري،11 إسباني 8 دنماركي هذا بالإضافة إلى عدد القتلى الذي يقوم الجيش الأمريكي بالقاء جثتهم في البحيرة الجيانبةونهري الدجلة والفرات،والصحاري ومحافظة الأنبار وهذه المعلومات تقدم بها افراد من المجتمع العراقي حيث قام مزارعون سنة 2006 بانشال أكثر من 20جثة ولفترة متقاربة لأفراد بليسون الزي العسكري الأمريكي ،حيث تم التواصل أن القتلى الذين تم التخلص من جثثهم لايملكون عائلات ،تطوعوا في الجيش الأمريكي للحصول على جنسية أمريكية ويطلق عليهم اسم الطاقة الحمراء Geencard.[3]

[1] حسام سيلوم،المرجع السابق ،ص302

[2] الحرب الشاملة الوجه الأخرى للحروب الكونية الأمريكية الخبر الأسبوعي، العدد 314، 2008/05/16،ص5،ص10

[3] مليكة قداري،المرجع السابق، ص193

المبحث الثالث: إستراتجيات مواجهة التحدي الأمريكي للأمن القومي العربي

نظرا لأهمية الأمن القومي العربي لدى الدارسين والكتاب العرب وزيادة حدة التهديدات الامنية ومانتج عنه من آثار سلبية في تفكيك الصف العربي ،هذا ما يستدعي منهم إلى طرح بعض الآراء والتطلعات المستقبلية على شكل استرتجيات من أجل بناء الوحدة العربية.

المطلب الأول: ديمقراطية الأنظمة العربية

يتطلب من الاقطار العربية تحسين الآداء السياسي من خلال العمل على دعم الديمقراطية المستندة إلى مبدأ التنوع، داخل الوحدة الوطنية فهي نظام يشيع للجميع وهب سبيل للتفاهم الواقعي بين أكثرية سياسة متنوعة في أصولها وموحدة في أهدافها فالديمقراطية هي شرط لبناء الوحدة الوطنية.[1]

إضافة إلى العمل على تغيير الأنظمة السياسية المتمسكة بالسلطة والإهتمام بمسألة الأقليات والعناية بالمناطق الظرفية والحدودية التي تكون مواضع الافتراق الخارجي المحتمل.[2]

كما يتطلب عل الأنظمة العربي توسيع المشاركة السياسية بقصد خلق الإندماج و التكامل بين النظام الحاكم و المجتمع المدني ، تحسين كفاءة و أداء جهاز الدولة من خلال الإعتماد على المعايير في إختيار قيادات الدولة لضمان مستوى عال من الأداء ، إستحداث معايير و أنظمة للرقابة و المحاسبة و محاربة الفساد و التأمين العام للدولة إظافة إلى تعظيم كفاءة المؤسسة العسكرية و المؤسسة الامنية إلى أقصى حد ممكن و العمل على تقايص نسبة العاملين غير العرب في الأجهزة العربية.[3]

و إن العملية الديمقراطية في الوطن العربي التي تتجلى حاليا في موجات الربيع العربي، و خاصة تحدي الشريعة بالحق و إستعمال العنف، و هو مايتطلب إصلاح قطاع الأمن و القضاء

[1] حافظ زياد،رياح التغيير في الوطن العربي ،بيروت،مركز الدراسات الوحدة العربية ،ط1، 2011،ص320.

[2] ابراهيم سعد الدين ،أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ،مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط2،2011،ص112

[3] إبراهيم سعد الدين، المرجع السابق، ص 112.

و نظام العدالة، بصياغة العلاقة بين المجتمع و الدولة ضمن رؤية شاملة لا بد أن تشمل دور الناس من الأسفل إلى الأعلى.[1]

إن اهم محددات النجاح تتعلق بالتنبة إلى مايبدو من صراع على الهوية بين ما يوصفون بالإسلاميين بأطيافهم المتعددة و العلمانيين و يسعى إلى ممارسة سياسة الإقصاء و الاستبعاد على النطاق الواسع، وهو ما يضعف عملية الديمقراطية.

و في ضل سيطرة الزعامات الامريكية انتقد نائب وزير الخارجية الأمريكية توماس بيكونغ بقاء الزعامة العربية السلطوية فترة طويلة في الحكم ، و هو ما تستخدمه الإدارة الأمريكية في الضغط و التدخل في سياسات الداخلية للدول العربية.[2]

كما يتوجب على العرب تنسيق الجهود لإرادة سياسة موحدة، للوقوف أمام التدخل الأجنبي الأمريكي، بحجة أنظمة الحكم الفاسدة و الضراعات الداخلية، و تنسيق المدرعات السياسية و تقدير مكامن التهديد بتطوير العلاقات القومية العربية على أساس وجود مصلحة مشتركة بإدارة الصراع العربي الإسرائيلي كأكبر مهدد للأمن القومي العربي بإعتبار الو.م.أ أكبر داعم له، بعدم تقديم أي تنازلات لكلى الطرفين و رفض التطبيع مع إسرائيل.

و العمل على حل المشاكل الحدودية فيما بينها ، و مساندة الموجات الديمقراطية و إرشادها الطريق الصحيح.[3]

المطلب الثاني: تفعيل التكتلات الاقتصادية و التعاون العربي.

تواجه الدول القطرية أو كل القطر العربي مجموعة من التحديات بمفردها تقريبا لا تستطيع مجابهتها ، فان اهم ما تحرس ليه هو تنمية العلاقات الثنائية إجابية مع كل جيرانها العرب

[1] يوسف محمد الصواني، الربيع العربي و التهديدات الأمنية المرتبطة بالإنتقالالديمقراطي،منطلقات أساسية، مجلة المستقبل العربي، العدد 415 ، أكتوبر 2013، ص25.

[2] بركات حليم ، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت دار الوحدة، 2000،ص 27.

[3] محمد نصر مهنا، الأمن القومي العربي في العالم المتغير، الإسكندرية و المكتب الجامعي 1994 ، ص72.

باعتبارهم إقليم موحد من اجل القدرة على بناء مستقبلنا العربي الذي تتمناه او تتخيله ليكون لنا موقعنا من التنمية الشاملة و خاصة الاقتصادية و يتم من خلال القيام بمجموعة من السياسات الجماعية المتماثلة فيما يلي:

- الاتحاد من اجل اقامة مشاريع تنموية تعود بالفائدة على الشعوب العربية، و خاصة ان تقارير العالمية تشير الى الواقع الاقتصادي العالمي سيكون اسوأ مما هو عليه الآن و يقع العبء الأكبر على الدول التي لديها فائض كالدول النفطية و التي يجب عليها استغلاله و استثماره في الدول العربية التي تتوفر لديها العمالة و المقومات المناسبة للإستثمار.[1]
- البحث عن ايجاد التكامل العربي و خاصة في الأمن الغذائي و هو أبرز ما يمكن اتباعه كطريقة لمنع إعتماد الامة على غيرها في طعامها، و خاصة إذا علمنا ان بعض الدول تستورد أكثر من 90% .

من حاجاتها الغذائية ،في حين يمكن تحقيق ذلك من خلال قيام بعض الدول العربية باستثمار الأراضي العربية هي أحد التحديات الكبرى الواجب اعطاؤها الاولوية بوضع استراتجية عربية للتحرك على مستوى الوطن ،اضافة الى العمل على تحقيق سوق عربية مشتركة وربط شبكات النقل.[2]

العمل على تكثيف جهوده الاقطار العربية لمواجهة الاقطار الخارجية ضدها التكتلات الخارجية الخاصة بالتكتلات الاقتصادية.

[1] هايل عبد المولى طشطوش، الامن الوطني و عناصره قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، الاردن ، دار حامد للنشر و التوزيع،2012 ،ص 184 ، ص188 .

[2] محمد نصر مهنا،المرجع السابق ،ص72،ص73.

– يجب ان تنته الدول العربية وخاصة في ظل الأزمات الاقتصادين والمالية التي يعيشها العالم إلى ضرورة تحسين واقعها الاقتصادي من خلال استثمار في الصناعات الالكترونية وإقامة فضاء اقتصادي ينمي التجارة الالكترونية ،هي من متطلبات العصر.[1]

تنمية وتوظيف امكانيات الاقطار العربية المختلفة من رؤوس الاموال والخبرة البشريةولمورد الطبيعية من اجل رفع مستوى معيشة الانسان العربية ورفاهية الامر الذي يطرح آثاره على الاستقرار الاقتصادي بوجه عام وعلى الاستقرار السياسي والاجتماعي على البلاد العربية ومن ثم على أمنها الوطني والقومي.

- دعم المجتمعات الاقلمية التي من الممكن أن للعرب من خلالها فرصة للحركة ،فإن النظام العالمي قائم حليا على مبدأ المصلحة الاقليمية والتكتلات الاقتصادية.

العمل على تفعيل دورا لمفكري العرب ومركز الابحاث والدراسات العربية وعلى رأسها مركز الدراسات للوحدة العربية في بحث المشاكل الراهنة ،الذهاب قدما نحوا فضاء تكاملي والخروج من الإقليمية والمحلية مثل مجلس التعاون الخليجي، وتفعيل دور الاتحاد المغاربي الذي مازال معلقا أمام النزاعات الاقليمية في المنطقة المغاربية .

إذا أنه هناك عوامل مساعدة لقيام تكامل اقتصادي عربي هي:

- القوة البشرية الموحدة في الوطن العربي
- الموارد الطبيعية المتوفرة في الوطن العربي
- القوة المالية الموجودة في بعض الدول العربية.[2]

حيث سعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية إلى تحقيق الأهداف التالية:[3]

1–حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

[1] بركات حليم،المرجع نفسه ،ص27

[2] هايل عبد المولى طشطوش ، لمرجع السابق ،ص185

[3] عبد الله اسماعيل صبري ،دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ،بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1982، ص25

2-حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية .

3-حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .

4-حقوق التملك والإرث بين الدول العربية

كما اقترحت الوثيقة إقامة مشاريع مشتركة في الدول العربية حيث طلبت بإقامة 175 مشروعا مشتركا موزعا على جميع الأقطار العربية بتكاليف بلغت قيمتها 21,5 مليار دولار.[1]

المطلب الثالث: تفعيل دور حامعة الدول العربية.

لقد طرح النظام العالمي الجديد،ببروز الولايات المتحدة الأمريكية كدولة تنفرد بتسيير مجربات السياسية العالمية،طرح حقيقة تحدي بالنسبة لجامعة الدول العربية ،كما ساهمت الضغوط الدولية المختلفة على الدول العربية إزاء القضايا العربية المهمة مما أدى إلى ضعف فعلية جامعة الدول العربية ،وعليه فقد تحولت من منظمة ذات أهداف عامة شاملة إلى ما يشبه الوكالة المتخصصة لاجتماع الملوك ورؤساء الدول العربية ، وقد نعكس ذلك سلبا وبشكل قلل من كفاءتها والوكالات التابعة لها.[2]

زمن المقترحات لإصلاح جامعة الدول العربية ،واستعادة فعاليتها ودورها منظمة إقليمية ،باصلاح جامعة الدول العربية ،هياكل الجامعة العربية نظرا لأنها أولا لا تلقى أعباء إضافة على الدول،ولأنها تستند إلى نص المادة 12 من ميثاق جامعة الدول العربية الذي لم يقتصر منصب الأمين العام للجامعة على دولة بعينها.[3]

إضافة إلى تغيير نظام التصويت بالإجماع إلى الأغلبية عند اتخاذ القرارت مع التزام الموافقين على القرار بإلزامية تطبيقية.

---

[1] يوسف الصابغ ،اقتصاديات العالم ،بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1983 ،ص80،ص79

[2] عبد الحليم محجوب ،مستقبل الجامعة في ضوء مبادرات التطوير الإصلاح مركز الدراسات الجامعية للوحدة العربية، بيروت ،2004،ص178

[3] أحمد عصمت عبد المجيد،جامعة الدول العربية والقضايا والشؤون المعاصرة ،عدد73،مارس 1993،ص12

- انشاء جهاز المنازعات بين الدول العربية بالعراق السلمية على أن تكون قراراته ذات طابع إلزامي.
- الاسراع في تطبيق القرارت والاتفاقيات الخاصة بإنشاء سوف عربية مشتركة في مدى زمني محدد.

لقد تمت مبادرات عربية عدة نضمت اقترحات لإصلاح جامعة الدول العربية وتطور المشاركة السياسية داخل المنظمة لبناء القدرات العربية وتحقيق الامن القومي العربي وهي المبادرة السعودية حيث تتمثل أهم مجالات العمل الأساسية للمبادرة في مايلي :

- تنسيق السياسات الخارجية الامنية من خلال الرفض الكامل والقاطع لاي عدون خارجي غير مشروع على أية دولة عربية والوقوف موقفا جديا ضد أية دولة عربية تتعدي على دولة عربية تحت أي ذريعة أو ظرف.[1]
- الاصلاح الداخلي وتوفير شروط النهضة والتنمية المستمدة ودعم التكامل الاقتصادي من خلال التطبيق التام لمنظمة التجارة وتدفق الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص.[2]

وفيما يتعلق بآلية اتخاذ القرارات يتم وضع ميثاق بمعزل عن الجامعة في حالة عدم الرغبة البعض في التعهد جديا بالتزامات الإصلاح،كما أنه يكون ملزما لكل من يتعهد بالإصلاح ويتحمل المسؤولية بجدية في العمل العربي المشترك ، وهذا الميثاق ملحقا بالميثاق مع مراعاة تحديث آلية اتخاذ القرار في الجامعة من خلال التصويت الإيجابي بأغلبية الثلثين، بشأن الأمور المتعلقة بإنشاء الأجهزة والهيئات المعنية بتطوير خطط العمل لتحقيق الإصلاح ملزمة لجميع الأعضاء وأما القرارات الأخرى أغلبية الثلثين فتكون ملزمة للدول التى صوتت عليها فقط

[1] أحمد عصمت ،مرجع سبق ذكره ،ص12

[2] أحمد عصمت عبد المجيد ،مرجع سبق ذكره، ص13

الخلاصة:

إن المنطقة العربية أخذت حذوا مغايرا انتهاء الحرب الباردة، وإمساك زمام العالم من طرف الو.م.أ.حيث شكل سقوط بغداد 2003، من أهم مظاهر الضعف العربي ،والذهاب نحو الخطوة التي يمر بها الأمن القومي العربي، أمام الانقسام في المواقف وعدم قيام جامعة الدولة العربية بأتم أدوارها كهيئة إقليمية ،للوقوف أمام التحدي الأمريكي ،والهيئة على الإدارة السياسية للمجتمعات العربية ،حيث أن القول بمسلمة تحقيق أمن قومي عربي لابد أن يكتمل بالإصلاحات الداخلية في المنطقة العربية وتوحيد الجهود أمام جميع التحديات وعلى مستوى جميع المجالات.

الخاتمـــــة

خاتمة

لا زالت الدول العربية لم تصل بعد الى صياغة محددة وواضحة لمفهوم الامن القومي العربي بالرغم من التحولات الحاصلة في الوضع الاقليمي ،والدولي وانعكاساته على علاقات دول المنطقة العربية رغم الامكانيات المتاحة سياسيا ودبلوماسيا ، وعلى الرغم من كافة الجهود المبذولة لتنمية الاقتصاد العربي إلا انه في مجموعه لايزال يتسم بالتبعية الى الخارج لتلبية الاحتياجات الحيوية سواءا على المستوى الصناعي او التكنولوجي ،برغم الثروة الهائلة والسلاح الفعال الذي يمكن استخدامه كوسيلة ضغط دولية وهو النفط إلا ان اغلبه يوجه للتصدير وتسيطر عليه ايادي خارجية .

واد ماكان ولا يزال يهدد الدول العربية هو تلك التي تسعى الى بسط هيمنتها على المنطقة وتقسيمها،واخطرها التحدي الأمريكي الذي لا تخفى اطماعه ودعمه لإسرائيل ،حيث انها اصبحت لا تمانع استخدام القوة العسكرية لتحقيق مساعيها ،حيث ان الولايات المتحدة الامريكيةلا تختلف مساعيهاعن اسرائيل في المنطقة العربية بل وتشترك معها ،حيث استخدمت عدة سياسات وأساليب لاستحواذ النفوذ على الدول العربية من خلال منع التسلح وحرمان الدول العربية من انواع معينة من الاسلحة ،وتقديم مشروع الشرق الاوسط الكبير بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر بحجة نشر الديمقراطية ومحاربة الارهاب 'المختبئ تحت راية الاسلام ،والتدخل في القضية الفلسطينية بجميع الاساليب سعيا لترجيح الكفة اسرائيل وتحويل الصراع من عربي اسرائيلي الى اسرائيلي فلسطيني .

لقد كانت احداث11سبتمبر نقطة تحول وانطلاق في التوجهات الامريكية لتوجيه استراتيجيتها نحوالمنطقة العربية وتضييق الخناق على المسلمين والاسلام حيث اتبعت سياسة الحرب الاستباقية واستخدام القوة ضد اي دولة معادية للولايات المتحدة الامريكية وإضعافه قبل التحرك مثل ماحدث مع العراق ،بادعاء امريكا امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل وبناء برنامج نووي،حيث تم اتهام العراق برعاية الارهاب والديمقراطية .

خاتمة

لذا وجب على الدول العربية تنسيق جهودها وتوحيد القرار للتصدي لجميع التحديات والتهديدات امام الانقسام والتوتر الذي تعيشه المنطقة.

استنتاجات الدراسة

-لايوجد مفهوم واضح وموحد للآمن القومي العربي حيث اصبح هذا المفهوم مرتبط بالتغيرات المحلية والدولية التي يتعرض لها العالم العربي في مراحل تاريخية مختلفة.

-تحقيق الامن القومي العربي يستلزم العناية بالأمن الداخلي القائم على اساس الاستقرار السياسي والاجتماعي في اي قطر عربي وذلك من خلال تعزيز الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات.

-هناك تحديات مختلفة تواحه تحقيق الامن القومي العربي منه وماهو متعلق بالبيئة الداخلي ومنها بالتغيرات الاقيليمية ومنها ما هو متعلق ببيئة النظام العالمي الجديد.

اقتراحات الدراسة:

-توحيد الصفوف العربية لتحقق امنها القومي العربي .

_ترك الخلافات الجهوية وانواع الصراعات الطائفية والعرقية التي تشهدها المنطقة، وتنسيق الجهود العسكرية والأمنية لتحقيق الامن الاقليمي وكبح القواعد العسكرية الامريكية في الدول العربية .

-تفعيل دور جامعة الدول العربية في حل النزاعات واخذ قراراتها بعين الاعتبار .

_النهوض بالاقتصاد العربي للكف من الهيمنة والتبعية الاجنبية المستنزفة للثروات .

الابتعاد عن الاتفاقيات والاتحاد الثنائي مع الدول الغربية.

الملاحـــــــق

خريطة الوطن العربي

2003 ،

www .almo3lm .net

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الكتب اللغة العربية :

1. إبراهيم سعد الدين ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2011 .
2. احمد زكي صلاح، النظام العربي ، والنظام الشرق أوسطي ، القاهرة ، دار العالم الثالث ، 1995 .
3. البزاز عبد الرحمن ، الدولة الموحدة والدولة الإتحادية، دار القلم القاهرة 1996 .
4. البشرى محمد الأمين ، الأمن الوطني العربي ، المقومات والمعوقات ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000 .
5. البطوش معاذ تداعيات الإحتلال الأمريكي الأمريكي البريطاني على الطرف وأثره على الأمن القومي العربي ، الإسكندرية ، مؤسسات شباب الجامعة 2009 .
6. بن ذوقان سعد العطية معاشي ، الغزو الأمريكي للوطن العربي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2007 .
7. بن سلطان عمار ، الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية العربية دراسة في الإختراق الأمريكي للوطن العربي ، الجزائر، طاكسيج 2012 .
8. ثروت عمرو المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي ، عمان ، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004 .
9. جواد محمد بلقيس ، قراءة في تأسيس الدولة العراقية 1921 ، الأهداف والتائج ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد .
10. حافظ زياد، رياح التغيير في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، 2011 .
11. حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن العشرين ، بيروت، دار الوحدة ، 2000 .
12. الخفاف عبد علي حسن وأخرون، الأحوال الديمغرافية في إيران ، بغداد ، جامعة البصرة، 1987 .

13.خليل حسني ، النظام العالمي الجديد ، والمتغيرات الدولية دار المنهل اللبناني ، بيروت، 2009 .

14.د طشطوش الأمن الوطني وعناصره ، قوة الدولة في النظام العالمي الجديد الأردن دار حامد للنشر والتوزيع ، 2012 .

15.رسول فاضل ، العراق بين أسباب وأبعاد النزاع ، صدر عن المعهد المساوي للسياسة الدولية، د س .

16.زياد حافظ ، رياح التغيير في الوطن العربي ، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2011

17.زياد حافظ أرياح التغيير في الوطن العربي ، بيروت ، مركز الدراسات للوحدة العربية ، ط 1، 2011 .

18.سعد الدين إبراهيم، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط2، 2011.

19.سليمان زكريا بيومي ، العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، دمشق ، 2009 .

20.السيد عاطف ، الغزو الأمريكي البريطاني للعراق ، مارس 2003 ، دراسة سياسية إستراتيجية، المكتبات الكبرى 2003 .

21.شوربتجي عبد المولى ، المتغيرات الدولية وإنعكاساتها على الأمن العربي ، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية 1992 .

22.الشيخ رأفت ، تاريخ العرب المعاصر ، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية ، (د ط) ، 1996.

23.الصايغ يوسف ،إقتصاديات العالم ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، والنشر ، 1983 .

24.صبري إسماعيل ، دراسات في التنمية والتكامل الإقتصادي العربي ، بيروت، مركز الدراسات ، الوحدة العربية، 1982 .

25.صكار خطاب ، جغرافيا الواق أرض ياكانا وموارده الإقتصادية ، بغداد دار الحكمة للطباعة والنشر ، 1999 .

26.طاهر كنعان ، العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين، عمان، دار الفرس للنشر والتوزيع، 2000 .

27.طشطوش هايل عبد المولى، الأمن الوطني وعناصره قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع ، 2011 .

28.عباس نصر الله ، رؤية مستقبلية لإستراتيجية عسكرية الثنائية والأكاديمية العسكرية العليا، دمشق ، سوريا 1999 .

29.عبد الوهاب علاء، الشرق الأوسط الكبير سيناريو الهيمنة الإسرائيلية ، 1995 .

30.عزومي محمد ، دراسات في الإستراتيجيات الإسرائيلية ، بيروت المؤسسات العربية للدراسات والنشر . 1970

31.عمر محمد يوسف ، الأمن القومي العربي ، عقيدة الجهاد والإستراتيجية العسكرية في الإسلام، دار الراية للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2009 .

32.عمرو يوسف محمد، الأمن القومي العربي (عقيدة ، الجهاد والإستراتيجية في الإسلام) ، دار الراية للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2009 .

33.عنتر علي ، العرب الإمبريالية الجديدة ، هل تستطيع الأمة العربية ضد العولمة ، جديدة الوطن القطرية ، 2001/12/03 .

34.غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية ، والإمبريالية الأمريكية، دمشق ، إتحاد الكتاب العرب ، 2005 .

35.القرم جورج ، إنفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزة العراق 1956 – 2003 ، ترجمة محمد علي مقلد دار الغرابي ، بيروت ، 2006 .

36.كيالي ماجد، التحول في الإستراتيجية السياسية الأمريكية من احتلال العراق إلى دعوات التعبير في المنطقة، المركز العربي للدراسات ، 2000 .

37.كيلاني ماجد، مشروع الشرق الأوسط الكبير دلالاته وإشكالاته مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ط 1، 2007 .

38.لكرني إدريس ، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر زمن غزو أفغانستان ، إلى إحتلال العراق ، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، 2003 .

39.محجوب عبد الحليم، مستقبل الجامعة في ضوء مبادرات التطوير والإصلاح مركز الدراسات الجامعية للوحدة العربية ، بيروت، 2004 .

40.محمد علي حوات، مضيق باب المندب ، أهميته ، الإستراتيجية وتأثير على الأمن القومي العربي ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1996 .

41.مرسي حسن جوهر أبو الليل ، العراق ، دار المعارف ، القاهرة، 1966 .

42.ممدوح محمود مصطفى ، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1995 .

43.منجود مصطفى ، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة ، 1966 .

44.مهنا محمد ناصر ، الأمن القومي العربي في عالم منغير ، الإسكندرية ، الكتب الجامعي، 1994.

45. مهنا محمد نظر ، الأمين القومي العربي في عالم متغير الإسكندرية، المكتب الجامعي، 1994 .

46.ناجي محمد عز عبد القادر، إنهيار الوحدة الوطنية في ظل حكم صدام حسين ، د ط ، د س .

47.الهيتي صبري فارس ، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية إستشراقية على الوطن العربي ، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي ليبيا 2000 .

48.يوسف عمر والعملة الأمن القومي العربي ، عقيدة الجهاد الإستراتيجية العسكرية في الإسلام، دار الراية للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2009 .

المذكرات :

01- خميس هاشم ، الدولة العراقية نشوءها ومراحل تطورها الجغرافيا السياسيةرسالة متقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون والعلوم السياسية في الأكاديمية العربية في الدنمارك 2011 .

02- رجاء سلامة الجرابعة الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي من منطقة الشرق الأوسط (1979 – 2011) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير الشرق الأوسط، 2012 .

03- الشرقاوي فواز حركة التحرير الوطني الفلسطيني 1965 – 1971 رسالة مجاستير في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1976 .

04- مليكة قادري ، مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية للتدخل في العراق ، دراسة حالة مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة 2008 – 2009 .

المجلات :

01- (المسار والمنطق والتطور) ، مجلة الفكر الإستراتيجية العربي ، العدد 13 .

02- أبو طالب حسن ، الإتجاهات السياسية الخارجية الأمريكية إزاء إسرائيل ، السياسة الدولية القاهرة، العدد 66 – 1981 .

03- حمدي أحمد ، السفينة تغرق ، مجلة السياسة ، العدد ، 03 ، الصادرة في 1992/01/20.

04- حمدي أمل وكاك ، الأحتلال الأمريكي للعراق وإنتهاك حقوق الأطفال العراقيين، دراسة ميدانية لعينة بحثية من الأطفال العراقيين اللاجئين في دمشق ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 26 ، العدد 3 – 2010.

05- الدسوقي أبو بكر ، العراق والعقوبات الذكية، السياسة الدولية ، العدد 145 – 1999 .

06- سويلوم حسام، الأسلحة والذخائر الذكية المستخدمة في حرب العراق ، السياسة الدولية، العدد 152 ، المجلد 38 ، أفريل 2003 .

07- عبد الجواد جمال ، العلاقات الأمريكية الإسرائيلية 1948 – 1982 .

08- علوي مصطفى ، الغزو الأمريكي للعراق بين القوى الساحقة والرؤية الفاسدة شؤون عربية، العدد 194 – 2003 .

09- كوندوليزا رايس ، تحويل ملامح الشرق الأوسط ، صحيفة الشرق الأوسط ، اللبنانية، 2003/08/09.

10- المقير الهيثم الأيوبي ، أضواء على الإستراتيجية الأمريكية بالشرق الأوسط دراسات عربية، بيروت، عدد 12 أكتوبر 1968 .

11- الهراط محمد ، الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في العالم ما بعد الحرب الباردة شؤون عربية، العدد 110 ، 2003 .

12- الوزير عبد الإله ، مستقبل العمل الوطني ، في الوطن العربي في ضوء التحولات الدولية الجارية، المستقبل العربي ، العدد 145 ، الصادر في 03/02/ 1991 .

الملتقيات والندوات :

01- مجلس وزراء الداخلية العرب ، الإستراتيجية الأمنية العربية ، الدورة الثانية ، بغداد مجلس وزراء الداخلية العرب ، 1983 .

المحاضرات والمواد المنشورة والغير منشورة :

01- محمد مجذوب ، محاضرات مشورة حول الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق .

02- مؤيد جزان، محاضرات في الأمن القومي العربي .

03- ميثاق جامعة الدول العربية.

المراجع باللغة الأجنبية :

01- anythony h tordesman the gaffand the search for stability boulder co london wesiteview press 1984 .

02- Japenese seff defrence forces analatrcal annual rement tokyo governement publication 2008 .

03- nadow saforan jsreal the embatted alley op .

04- richard steven american zionism usf forgein policy : new york pagen press.

05- عبد الجليل زيد مرهون ، السياسة الأمريكية في الخليج وتجربة الإحتواء

06- Hep a briyadh com / 14686 . 12/02/2016 .

المواقع الإلكترونية :

01- محمود جبريل التحديات الأمنية في حوض المتوسط، موقع التواصل الإجتماعي

02- محمود منير ، الأمن القومي العربي ، الواقع والأفاق ،

03- فيس بووك http://fece book.commots تاريخ التصفح 2016/02/25 .

04- www.sasapost تاريخ التصفح 2016/03/15

الفهـــــــــــرس

بسملـــــة

شكر وتقدير

مقـــدمـــة

خطة البحث

الفصل الأول: الإطار النظري للأمن القومي العربي 10-35

المبحث الأول : ماهية الأمن القومي.....10-18

المطلب الأول : مفهوم الأمن القومي 10-11

المطلب الثاني : مقومات الأمن القومي 12-14

المطلب الثالث : معايير الأمن القومي 16-18

المبحث الثاني : ماهية الأمن القومي العربي 20-29

المطلب الأول : مفهوم الأمن القومي العربي 20-22

المطلب الثاني : التحديات التي يواجهها الأمن القومي العربي.....23-25

المطلب الثالث : أهداف الأمن القومي العربي 26-29

المبحث الثالث : العوامل الداخلية المؤثرة في الأمن القومي العربي 31-36

المطلب الأول : التحول الديمقراطي في الوطن العربي 31-32

المطلب الثاني : دور جامعة الدول العربية في تحقيق الأمن القومي العربي 32-34

المطلب الثالث : دور الأمم المتحدة في الأمن القومي العربي 34-35

الفصل الثاني : مظاهر التحدي الأمريكي للأمن القومي العربي 36-61

المبحث الأول : المصالح الأمريكية في المنطقة العربية 36-42

المطلب الأول : احتواء روسيا 36-38

المطلب الثاني : الثروة النفطية في المنطقة العربية 39-40

المطلب الثالث : منع التسلح في الدول العربية 40-42

المبحث الثاني : آليات التدخل الأمريكي في المنطقة العربية 42-43

المطلب الأول : مشروع الشرق الأوسط الكبير 43-45
المطلب الثاني : أبعاد مشروع الشرق الأوسط 49-51
المطلب الثالث : نتائج مشروع الشرق الأوسط 49-51
المبحث الثالث : الدعم الأمريكي لإسرائيل 51-61
المطلب الأول العلاقات الأمريكية الاسرائلية.....51-54
المطلب الثاني : تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في القضية الفلسطينية 54-59
المطلب الثالث : ضمان امن إسرائيل.....59-61
الفصل الثالث : نموذج من التدخل الأمريكي في المنطقة العربية وآليات مواجهته.....64-86
المبحث الأول : الأهمية الإستراتيجية للعراق 64-70
المطلب الأول : الموقع الاستراتيجي للعراق 64-66
المطلب الثاني : الأهمية الحضارية للعراق 66-68
المطلب الثالث : طبيعية النظام السياسي في العراق 68-70
المبحث الثاني : الغزو الأمريكي للعراق 2003 ونتائجه 71-85
المطلب الأول : التحالف الأمريكي البريطاني لغزو العراق 71-73
المطلب الثاني : خلفيات إمتلاك العراق للأسلحة النووية 73-74
المطلب الثالث : نتائج الغزو الأمريكي للعراق 75-79
المبحث الثالث : استراتيجيات مواجهة التحدي الأمريكي للأمن القومي العربي 79-85
المطلب الأول : دمقرطة الأنظمة العربية 79-81
المطلب الثاني : تفعيل التكتلات الاقتصادية و التعاون العربي 81-83
المطلب الثالث : تفعيل دور جامعة الدول العربية 84-85
خاتمة 87-88
الملاحق
قائمة المصادر 88-94
ملخص .....

الملخص

تتحدث هذه الدراسة عن الامن القومي العربي وقد ركزت على تناول التحديات والتهديدات المحيطة به، بصفة عامة اما بصفة خاصة فقد تم التطرق الى التحدي الامريكي باعتباره محور الدراسةثم تناولنا اشكالية البحث والتي جاءت في السؤال الرئيسي وهو :

مامدى اثر التحدي الامريكي على الامن لقومي العربي؟

وماهي مظاهر هذا التحدي؟اضافة الى اسئلة فرعية تم الاجابة عنها.

كما اعتمدت هذه الدراسة عدة مناهج وذلك في محاولة الوصول الى الاجابة على اشكالية الدراسة.ومنها المنهج التاريخي ،المنهج المقارن ومنهج دراسة حالة .كما تطرقت هذه الدراسة الى عدة فرضياتوقد توصلت الى ان الفرضية التي تعالج مشكلة البحث هي انه يغد التهديد الأمريكي للأمن القومي العربي من العوامل المؤثرة على استقرار السياسي للمنطقة العربية .

إضافة الى النتائج المتوصل اليها من الدراسة بعدم وجود مفهوم موحد لمصطلح الامن القومي العربي ،وانه لتحقيقيه في ظل وجود تحدي خطير وقوة مثل الولايات المتحدة الامريكية وسيطرتها على المنطقة العربية يتطلب مساعي وحدوية بين دول الامة العربية ،اضافة على الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة وهو اسرائيل وهو ما يصعب الوصول الى امنقومي عربي.

RESUME

This study talks about the Arab national security has focused on challenges and threats surrounding it generally addressed either particularly Vtm addressed to the American challenge as the axis of the study,

Then we raised the problematic search Halta came in the main question How much impact the US challenge to Arab national security? What are the manifestations of this challenge? In addition to sub-questions have been answered.

As this topic study relied bug several approaches in an attempt to reach the answer to the problematic study, including the historical method and the methodology of the case and the descriptive study This study also touched on several hypotheses have concluded that the hypothesis that address the problem

of the research is that it is a US threat to Arab national security of the factors affecting the political stability in the Arab region as well as Add to reached them of the study results,

The lack of a unified and agreed to Arab national security concept and difficult to some extent be achieved in the presence of a strong threat as the US and its control over the Arab region to achieve its goals and interests which come in the forefront of ensuring Israel and the depletion of oil wealth